کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۷۳۰۳

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب حاشیه میر سید شریف بر متوسط از کلبوی بر کافیه
مؤلف ..... میر سید شریف
مترجم .....
شماره قفسه ۱۷۳۰۳
شماره ثبت کتاب ۲۰۸۴۶۸

قیمت
لیره
۸ نه

حاشیه میر سید شریف بر متوسط شرح کافیه

سوق

بستاد بشر نبوة عالم سلطان جهان شیر نبات ملته
امد رنشم ربیع ثانی در هشتصد سانزده زبرت
زین دار فضا بچار شنبه فرمود بسوی خلد رحلت

تاریخ وفات قدوة العلماء المتاخرین
سند شریعة
قدس الله تعالی
روحه

۱۷۳۰۳
۲۰۸۴۶۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب حاشیه میر سید شریف بر شرح مختصر الوقایه
مؤلف ... میر سید شریف
مترجم ...
شمارهٔ قفسه ... ۱۷۲۰۳
۲۰۸۴
ثبت کتاب

قیمت
لیره
۸ نه

حاشیه میر سید شریف بر متن مختصر شرح وقایه

سوق

استاد بشر جیوة عالم ... سلطان جهان شیر نیت ملته
امد رشم ربیع ثانی ... در هشتصد سانته زبرت
زین دار فضا بجار شینه ... فرمود بسوی خلد رحلت

تاریخ وفات قدوة العلماء المتاخرین

بسند شریف محمد صلی الله علیه وسلم روضه

۱۷۲۰۳
۲۰۸۴۶۸

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۲۰۸۴۶۸
کتاب حاشیه میر سید شریف جرجانی بر شرح متوسط آداب بر کافیه
مؤلف ..... میر سید شریف
مترجم .....
شماره قفسه ۱۷۳۰۳

حاشیه میر سید شریف جرجانی بر شرح متوسط آداب بر کافیه

سوق

سلطان جهان شیر نفت ملت
در هشتصد و شش زهجرت
فرمود بسوی خلد رحلت

وفات قدوة
المتاخرین
شد شریف
رحمه الله علیهم
رحمه الله

۱۷۳۰۳
۲۰۸۴۶۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اعلم ان معرفة هذا الحد قوله هذا الشيء مابين ماهيته

قوله موقوفة على معرفة اللفظ اه لان معرفة المركب
او كان منصورا بالعلم
موقوفة على معرفة اجزائه قوله فاللفظ ما يتلفظ به
اي اللفظ هنا بمعنى الملفوظ وان كان في الاصل مصدرا
بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرحى الدقيق او بمعنى
الرمي من الفم يقال لفظ الكلام ولفظ بالكلام وحد
اللفظ ما صدق كلمات تعد لانشائها ما يتلفظ
به الانسان وانما يقيل الناظم انه رعاية للادب قوله او في حكمه
فالضمائر المستترة في حكم الملفوظ من حيث انها
تنزل محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها كالملفوظ

الجنسية اسمي انثى ورجل ضرب هو وضربا وضارب
والثاني

وفي

قوله على جواز معناه الظاهر ان يقال على جوازه
ليرجع هذا الضمير الى المعنى المقوذ كما رجع اليه الضمير في لفظ
وان جعل ضمير معناه راجعا الى المعنى المقوذ فلا حاجة ان يكون
للمعنى معنى وان جعل راجعا الى اللفظ لزم تغليب الضمير
وصار كالمعنى قوله والمراد من المعنى الموضوع اه الخ
يقال وهو حالا يتأتى فلا بد من تأويل اما في الاول اي
المراد من افراد المعنى او في الثاني بتقدير مضاف اي وهو
وان لا يتأتى قوله لفظ بمنزلة الجنس جعلها كا
الجنس والفصل بناء على اشتهارها في المشهور ويستعملان
في الحقائق الموجودة كالانسان واما المعنى الكلية فمعدوم
اصطلاحي غير مناف للموجود قوله فلفظ
اشارة الى الخطوط اه هذه الاربعة يتم بالمد والالف الاربع
وهي مشاركة للكلمة في كونها موضوعة لمعنى مقوذ فان
من فيه ٥ والكاف ٢٠ فان قلت
بكسر الاشارة قلت اذا كان

للمعنى المقصود هو ما لا يستفاد جزء من جزء ما يدل عليه

قوله عن المهملة فيدخل في المهمل الدال بالطبع والعقل

قوله كالاسم والفعل والحرف آه فكل واحدة من هذه

الكلمات لفظ وضع للفظ معنى لا المعنى موجود فسيد ورود

السؤال على الحد هو لفظ معنى حتى لو قيل وضع لشيء موجود

لم يتوجه السؤال قوله فان المراد بالمعنى في قوله لفظ

وضع لمعنى اعم فان المعنى مفعول بمعنى المقصود من عناه قصده

اي قصده فاذا وضع لفظ للفظ لم يكن اللفظ الاول

مثلا للمقصود لانه قصد باللفظ الاول ذلك اللفظ غاية

ما في الباب انه يلزم ان يكون الشيء الملتفظ في نفسه وضع للفظ

لم يكن موجودا قوله ويلزم ان يكون اللفظ

اذا كان المعنى اعم من اللفظ وغيره وكان اللفظ الموجود

كزيد جعل معنى موجودا ايلزم ان يكون اللفظ لا كتب كزيد قائم

معنى مركبا فلا يكون لفظ الجزء والكل ولجعله كلمة لان معناه

مركب فهذا السؤال منتزع عن الجواب الآتي ويجيب

ورود على الحد هو قوله موجود قوله وهو مركب من لفظه

اي ذلك اللفظ هو معنى قولنا وكتب آه الا اللفظ فانه مركب

تقييدي في الموضوع والصفة كحيوان ناطق فلا يتم قيد

اصلا وهذا اللفظ ليس بمركب اي بالقياس الى اللفظ الجزء

قوله فان جزء لفظ الجزء لا يدل على جزء هذا اللفظ وان كان

هذا اللفظ مركبا بالنسبة الى قولنا وكتب من لفظه

ان يحمل الصدق والكذب فانه ما في الباب انه يلزم ان يكون

للمعنى الواحد بالقياس الى لفظ موجودا وبالقياس الى اللفظ

لا موجودا وليس بمحذور كما في معنى الانسان بالقياس

الى لفظ الانسان ولحيوان الناطق قوله وهذا الجواب

بعينه آه فيقال لم لا تقول ان اللفظ الاول مبتدأ موضوع لمثل

زيد ورجل بل هو مصنوع لمعنى قولنا ما دل على معنى
في نفسه لخ وهذا للتنبيه معنى لا لفظ واتما يجب هنا
بهذا الجواب لانه اراد ان يورد والدوال الخ واتما يتوجه
على الجواب الآخر دون هذا الجواب الذي هو التحقيق
قول ولا يمتنع الى آخره حاصل ان مثل زيد قائم
لفظ مركب بالقياس الى معناه لفظ بسيط بالقياس الى زيد
وحده معنى مفرد بالقياس الى لفظ الجزء ولا استخارة فيه قول
ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة لخ وقد اجيب عن ذلك
بان قائم مركبة من كلمتين جعلتا في حكم كلمة واحدة
كما تقع وهذا الجواب اظهر لان منع الثاني واحد في الجوابين
مع تعدد اسم الفاعل كضاربة وقائمة وعالمة وغير ذلك
قول فضلا عن ان تدل لخ بل مجموع لفظ قائم
تدل على مجموع معناه وهو ذات متلبسة موصوفة

بالقيام وكذا الحال في هاشمي ومسلمات قول
لرفع احتمال التذكير والتانيث يمكن دفعه بان القائم وصلة
انما تدل على ذات موصوفة بالقيام فانه اذا تجرد عن علامة
التانيث دل على التذكير الخ قول فاصل الخبر صفته
شائع بالنظر الى الفائدة وقد يتجرد هنا فلم تدل على التذكير
هذا يرفع احتمال المذكور قول وهي قبل الخ ما عائد
الى لفظ الكلمة او الى مدلول لها او ايا ما كان يرد النقض
اما اذا كان عائدا الى لفظ الكلمة وهو اسم لوجود الالف
والتاء فيلزم انتقال الشيء الى نفسه وقد يجاب بان المراد
اذا كان عائدا الى مدلول الكلمة وهو ليس بمؤنث فلا
يقع هي وجوابه انه عائد الى لفظ الكلمة والتقسيم عائد
الى مدلول لها اي هذا اللفظ الى اسم وفعل وحرف
قول لان الكلمة الخ اي لان الكلمة موصوفة بكونها

فلا بد ان تكون دالة وح الخ قوله فاما ان تقترن الخ اى فاما ان تدل على اقتران معناها قوله بمثل ذو اراد بمثل ذو الاسماء اللازمة الاضافة مثل فوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك قوله فيدل من ذلك ذكر متعلقه فذكور للمتعلق فى وفى لتحصيل الدلالة وفى مثل ذو لتحصيل الغاية قوله فالمتضمن كلمتين اى اللفظ المتضمن بالاسناد وكلمتين فالمتضمن هو مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن هو الكلمتان فقط فلا يرد اتحاد المتضمن والمتضمن فى مثل ضربت ونظائره قوله فالمتضمن وما يقابل تركب يعنى ان المشهور فى حد الكلام ذكر التركب وكان الظاهر ان يقول ما تركب من كلمتين وانما عدل من تركب الى المتضمن لشيئين احدهما انه لو قال ما تركب لم يدخل فى حد الكلام الكلام الذى اورد

كلمتين ملفوظ والاخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم فان المستترة لا يتصور تركيبه مع الملفوظ ولما قال يتضمن دخل فيه والثانى ان الكلام قد يتركب من كلمات كثيرة فوق اثنين فوقوا ما تركب لم يدخل فى هذا الكلام الذى قد تركب من اكثر من كلمتين لان المبتدا وحده المتركب من الكلمتين ما تركب من كلمتين فقط بخلاف المتضمن لكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتان او اكثر والجدلب عن الاول ان المستترة عندهم فى حكم الملفوظ صيقة فيجوز التركيب بينهما وعن الثانى ان الكلام انما يتحقق بالاسناد والذى يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان او ما يجرى مجراهما وما عدا هما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة عن صيغة الكلام عارضة لها قوله كذا اصطلح المترجم فى الصباح وذلك المشروب يسمى صبوحا والاعتبار

المشرب في الرواية وذلك المشروب ليس بمشروب قوله
دلالة اولية او بغير واسطة قوله ولا يتوجه عليه ايضا النقض
بنضرب ولا يتوجه ايضا النقض بمثل نعم ويبقى من الافعال
الغير الدالة على ذلك كاذ في اصل وضعه بدل على ذلك
قوله حصل الالتباس عند السامع انما قال عند السامع
لانه عند الواضع ليس الالتباس لان الواضع مرة للماضي وكذلك
للاستقبال فلا يكون عنده التباس قوله احد تمامه
منقوض بنفس لحد يعني ان مجموع لفظ الحد هو لحد وهو
قاذل فح يصدق عليه معنى هذا المجموع الذي هو حد الاسم
فيدخل غير الاسم في حده لان لفظ ذل يدل على معنى
مقترن بزمان الماضي كيف الوضع فكيف يصدق معنى لحد
على مجموع لفظ لانا نقول سائر الفاظ لا يدل على معنى مقترن
فيكون معنى المجموع غير مقترن قوله ويمكن ان يجاب

لانه ليس بكلمة لان تحقق الكلمة يتوقف على القاظ هذا والسلام

لانه ليس بكلمة لان تحقق الكلمة يتوقف على القاظ هذا والسلام

عنه اي عن النقض عن الوجهين قوله لكنه حذف الكلمة
لوصل لفظة ما عبارة عن الكلمة ما يدفع النقضان ولو كان
ما عبارة عن الشيء ما يدفع النقضان اصلا ولو كان عبارة
عن اللفظ ما يدفع النقض الاول قوله اي ان زيدا
بعينه فعل هذا يخرج بعض الافعال كالافعال الحالية والاستقبالية
مثلا عن حد الفعل ويدخل في حد الاسم وعبارة الحد ان يقال
واحد غير معين يخرج جميع الافعال عن حد الفعل ويدخل
في حد الاسم لان كل فعل بحسب وضعه مقترن بزمان
معين فلا يصدق على شيء من الافعال انه مقترن بزمان
غير معين قوله هذا خلف اي باطل قوله وجوابه انه
لا يراد بقوله ان احد الازمنة يمكن ان يدل على جهة
ثلثة الاول التقييد بالتعيين فانه التقييد بعدم التعيين
الثالث الاطلاق وهو ان لا يتقيد بشيء منهما وما ذكره

وما نقل ان على كونه جامعا

من انتفاض الجزئين اثنا بنى اذا اخذ على الوجهين الاولين
دون الثالث لان المطلق صادق على المقيد فكلما اقترن
بزمان معين من الثلثة صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة
الثلثة قوله بل واحد منها اى من الازمنة الثلثة قوله
سواء وجد في جميع افراده اى الامكان قوله واما الجزئية
فطرد وهذا المنع لمعنى معنى الاطراد بازاء المنع فاحذ اذا
كان مانعا من دخل بمنزلة الجزء فيه قوله وعكسه وهذا
المنع لمعنى معنى الانعكاس هو معنى الجمع فاحذ اذا كان
منعكسا كان جامعا لجميع الافراد المحدود قوله واما
ما ينعكس لخاصة اى لا يجب انعكاسها فان خاصة ان الله
منعكسة وغيره الشاملة ليست بمنعكسة قوله
اشارة الى كثرة خواص الاسم يعنى ان لفظ الخواص جمع
كثرة فدل على ان خواص الاسم كثيرة وكلمة من للتبعيض

فدلت على ان المذكور ههنا بعض جزئيات الخواص الكثيرة
وهو جملة خواصة النداء والوصف والتاكيد والعموم
والاضمار والتنبيه والتصغير والتثنية والجمع وحرف
تاء التانيث المحركة والفاعلية والمفعولية والمبتدائية
وما يتنوع عليها قوله فالتقطل دخول اللام
التعريف لو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم في مثل قوله اى قول النبي صلى الله وسلم
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه يتوقف
له لعدم شهرته قوله وانما يدخل لام التعريف على
الفعل وان كان حرفا فليس له معنى مستقل يقبل الاشارة
اليه بالتعيين والتعريف قوله يدخل الفعل على
سبيل الكناية اى تدخل حرف الجر في الفعل اذا اريد به
لفظه وكذا تدخل على الحرف ايضا فيقال زيد من ومن

لكن هذا الاعتراض لان الكلام فيما اذا كان الكلمات
مستعملة في معانيها فدخول حرف الجر ايضا خارج
بالاسم قوله على امكنية الكلمة الممكنة هو الاسم
للعرب لتمكنه في الاسمية في الاعراب والامكن هو الاسم
للعرب المنصرف والمبنية ليست غير متمكنة قوله
ولا امكنية للفعل في الاسمية ولا للحرف قوله
والفعل لا يقع موقوفة فلم يحتج الى الفارق وكذا الحرف
قوله فلما حذف الخ اي لما حذف المضاف اليه من
اذ وحده جملة كان كذا عوض عنه التنوين في اذ قوله
واما تنوين للمقابلة اي تنوين للمقابلة اتى تدخل على جمع
المؤنث السالم وليس للفعل ولا للحرف جمع فلا يتصور فيها
تنوين للمقابلة قوله وبل يدخل الاسم الخ اما دخوله الاسم
والفعل ففي قوله اقلي اللوم عاذل والعتابن فعذلي

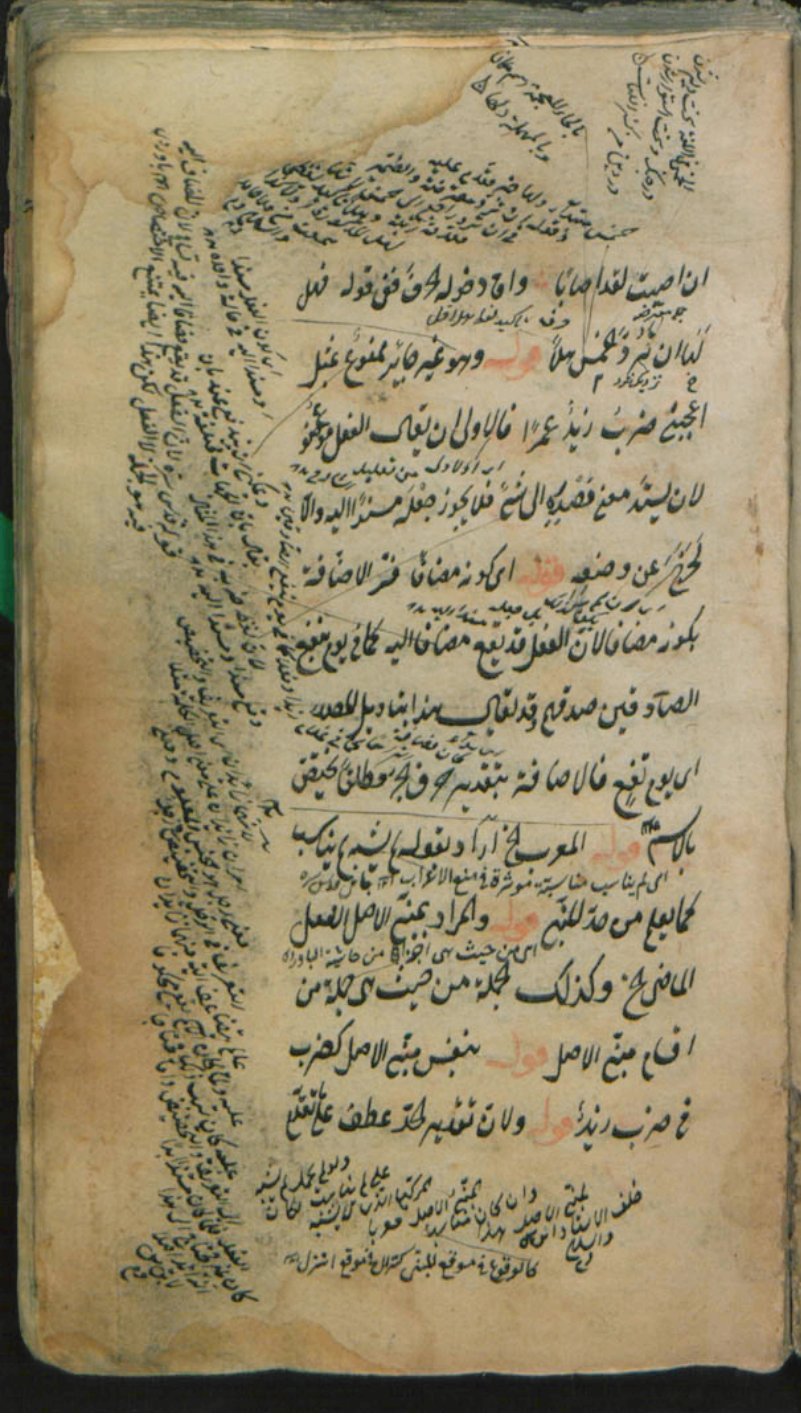

ان اصبت لقد اصابا واما دخوله الحرف ففي قوله فلا
لدان يبرد بالعشي ملا وهو غير جائز ممنوع عقلا
اعجبني ضرب زيد عمرا فالاول ان يتعلق الفعل وهو ضرب
لان يسند معنى مقصود الى شيء فلا يجوز جعله مسندا اليه والا
لخرج عن وضعه قوله اي كونه مضافا فقد الاضافة
بكونه مضافا لان الفعل قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع
الصادقين صدقهم قد تعلق هذا بما دل عليه
اي يوم ينفع فالاضافة بتقديره حرف الجر مطابق لتحقيق
بالاسم قوله المعرب الخ اراد بقوله اشبه بناءه
كما يعلم من حد المبني قوله واراد بمنع الاصل الفعل
الماضي الخ وكذلك الجملة من حيث هي جملة من
افراع منع الاصل قوله بمنع منع الاصل كضرب
في ضرب زيد قوله ولان تقديره الخ عطف على التعليل

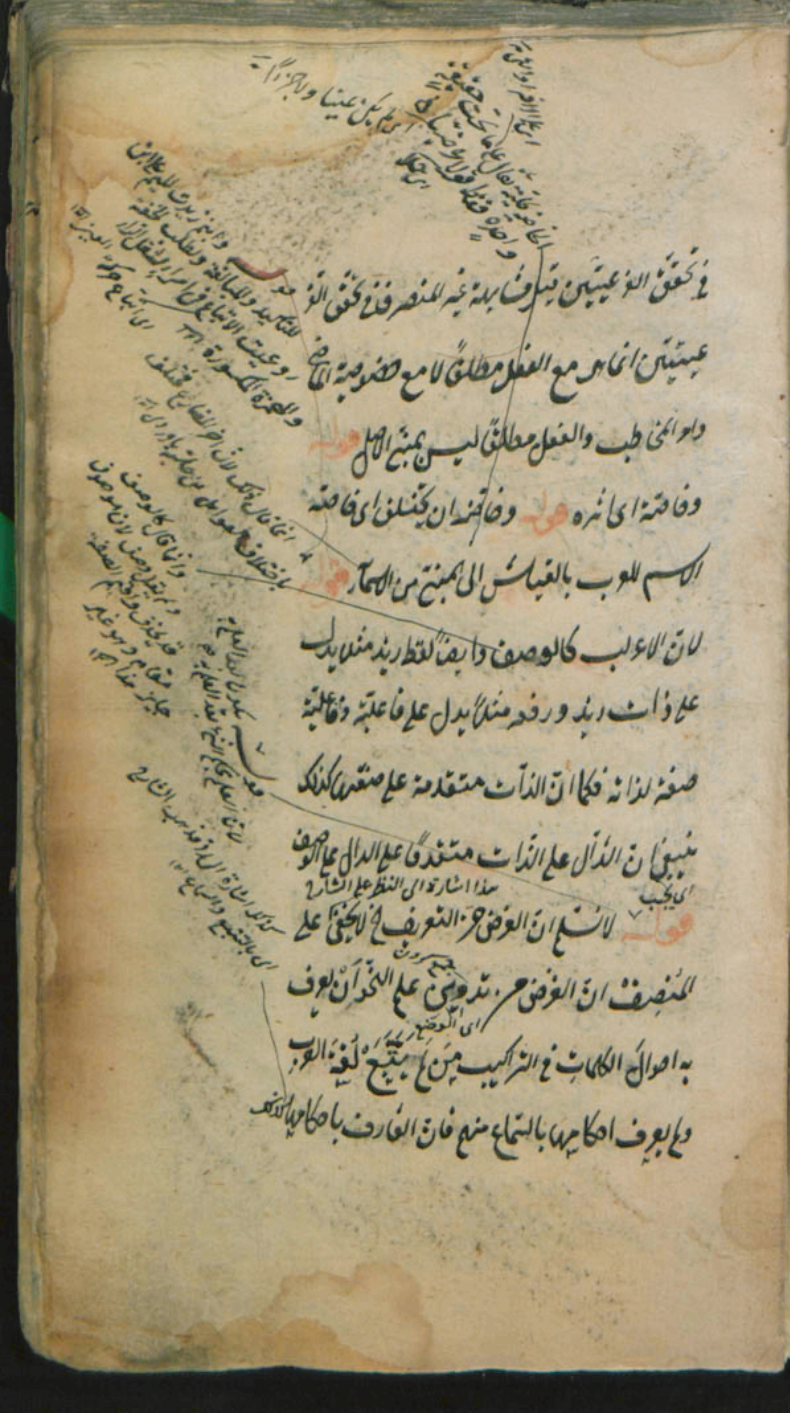

كذلك مستغن عن التنبيه ولا فائدة له معتد بها في
معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة مفهوم المعرب
مثلا ان يعرف انه صادق على ما هو مخصوص كزيد مثلا
فيعرف حينئذ انه مما يختلف لفظه عند كل ما هو
مختلفا فيطابق كلامه قوله اقا تقييده بالغرب
فلئلا يدخل فيه اي في حد الاعراب قوله فانها اي
السوال والمعاني المختلفة فان المعاني سبب لاختلاف
آخر المعرب بعد بواسطة وواحدة والعوامل سبب له
بعد بواسطتين قوله لا يوجد مع كل واحد حينئذ فان
آخر المعرب اذا حرك ابتداء بالضم مثلا لم يكن هناك
اختلاف فاذا فتح او كسر بعد ذكر حصل الاختلاف
قوله لكان له وجه وفي بعض النسخ لكان اوجه
ولعله تصحيف وان امكن توجيهه ايضا قوله

يوجد مع كل واحد منها فان زيدا مثلا قبل الوقوع في التركيب
غير معرب بل مبني عنده على السكون فاذا وقع في التركيب
وحرك بالفتح مثلا حصل هناك اختلاف للانتقال من
السكون الى الحركة وكذا الحال في سائر الحركات فالاختلاف
حاصل بكل واحدة منها فيكون سببا تاما له واما السكون
الصلي فلا اختلاف معه بالفعل وان كان له مدخل في الاختلاف
فلا يلتفت عنده اعرابا قوله بمثل ح متعلق باختلف
لكنه ما عمل بمثل ضمير عائد الى ما اختلف لا ضمير راجع الى
الاختلاف كما شهد به البيه الوجه في كونه متعلقا باختلف
قوله اي كان في الاسماء معان للاسماء معان لائمة
تدل عليها بحيالها حاد معان نظرا اغلبيا عند وقوعها
في التركيب فلا بد لها من علامة قوله كقولك ما احسن زيدا
اذا نصبت زيدا اعرابا اردت منه التعجب واذا رفعت

المراد النفي واذا جرت مع رفع احسن مجرد الاستقام
قوله
نحو ما احسن زيدا انما مثل بهذه الامثلة التي لا يتغير فيها
المعنى بسبب العامل ليتم الاستدلال على ما جاء الى وضع
الاعراب في بعض الجوامع ثم يطرد في الكل لانه يك
للاشتباه في الثالث بسبب حركة النون بالضمة
لانا نقول هذه الضمة ايضا اعراب وايضا يجوز ان
لا يتبين بهذه الحركة التي فيها خفاء بخلاف حركات
زيد قوله ومعنى المعنورة بكسر العاد وهي المنداة
بكسر الواو وايضا ان هذه المعنى تاخذ الاسم على
سبيل التداول اي التناوب اي يجعله هذا المعنى
تارة وبازائه المعنى الآخر تارة اخرى وهكذا قوله
هم كان اسم كان فاعل عند الكل لا منصوب اليه
فالاولى تركه قوله على الفاعل والاشتباه للمنسوبة

الى الفاعل كان الشارح توهم ان الباء في الفاعلية والمفعولية
للنسبة وحق بلغ ان يكون الرفع علم الاشتباه للمنسوبة
الى الفاعل دون الفاعل وان يكون النصب علم الاشتباه
منسوبة الى المفعول دون المفعول والصواب ان الباء
فيهما باء المصدرية اي كون الشيء فاعلا وكون الشيء مفعولا
وكما صفتان للفاعل والمفعول والرفع علم لفاعلية الفاعل
التي هي صيغة لا للفاعل فلو قال لعلم الفاعل لكان غير
صحيح وكذا الحال في النصب واما الاضافة فهي مصدرية
وغير فجاج الى الباء المصدرية والمراد بها كون الشيء مضافا اليه
قوله والمراد بقولنا لجر علم الاضافة اي علم كون
الشيء مضافا اليه لا علم المضاف اليه كما عرفت فان قلت
اذا كان الرفع علم الفاعلية والفاعلية لا توجد الا في الفاعل
فينبغي ان لا يوجد الرفع الا في الفاعل قلت ان الرفع

على المفعولية اصالة ويحمل علامة لمعان آخر كالمبتدأية
فملا على سبيل التبع للخافض وكذا المنصوب على
المفعولية اصالة وجعل علما لمعان آخر كالحالية على
سبيل الشبه والالحاق وكذا الجر على الكون المضافا
اليه كيف لكون اصالة وجعل علامة لكون المضافا
اليه صورة على سبيل التبع والشبه فقال قوله
ليس سببا لمقتضى الاعراب اذ ليس في الفعل مقتضى
للاعراب بل اعرابه على سبيل التنزل والشبه قوله
وهو ان اصل الاعراب الخ وكذا اصل الاعراب سواء
كان بالحروف او الحركات ان يكون ملفوظا فان كان
مقدرا لعلة قوله او مثلثة بان كان بعضها بالحركات
الخ اعلم ان الرفع يكون بالضمة والواو والالف وكذا
النصب يكون بالفتحة والكسرة والالف والياء

وكذا

بالضمة رفعا للابتداء والجر وما حصله عدم انتصابه على الحال
وقوله رفعا مصدر وانتصابه على الحال والجر وذو الحال
قوله خبر المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول
ستقوم الفاعل اي مرفوع والعامل فيه الجار والباء وقوله بالضمة بمعنى مع
والضمير المستكن فيه للاعراب ويجوز ان يكون للمعنى ملتبسا بالضمة ومعنى
الكلام جامع مانع اذ كل مرفوع ومنصوب ومجرور سوى ما ذكر فهو مضاف
وكذا قوله بالفتحة نصبا الخ

بالجر وف لا يتم منصرف فعلى قول من فسر المنصرف
بما يدخله الكسر والتنوين لكن ظاهر كلام المصنف خلاف
ذلك فلا يتم الجواب على قوله قوله غير مضاف
بهذا الوجه وكذا غلام زيد ليس بمجرور بالجر للمضاف
للمضاف قوله احكام غير المنصرف الخ فيقال
ان الاتيان بغير المنصرف لكثرة اكثر من الاتيان
بالاسماء الستة فلم يكتف في الاول لخروجه بالذكر
بل ذكر ههنا قيدا يخرجه ليئلا يقع الغلط في اسماء
كثيرة قوله فاعرابه بالحروف غير للمثنى والمجموع لان
الاسماء الستة في حكم المثنى لاقتضائها التعدد
قوله مزيتة على الاصل قيل اي مزيد فرتبة
لان اصل المزية حاصل بواسطة اعرابه بالحركات
وقيل لا مزيتة من هذا الوجه لان اعراب جمع

المذكورات بالحروف أخف من اعرابه بالحركات
لان تلك الحروف نائبة عن الحركة والحركة
فذهبنا اخف منها مع ما في اعرابه فاعرابه
بالحروف اصل بالنسبة اليه لان الاصالة باعتبار الخفة
وقيل الاول ان يقال ليكون الفرع على وفق
الاصل قوله فبقيت سلمات على حالها فانه اذا جعل
جمع سلمات علما كعرفات فذهب الزمخشري
انه منصرف وحال اعرابه كحاله قبل العلمية و
ذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة
للنكرة ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل
العلمية ومنع من اسقط التنوين وجعل نصبه باقيا على
ما كان قبل العلمية ومنع من اسقط التنوين وجعل
نصبه وجره بالفتحة ففي جمع سلمات حال العلمية

اربعة

اربعة اقوال قوله مع ان اعرابه بالضمة والكسرة
يمكن ان يقال انما كان اعرابه بالضمة والكسرة
رعاية لاصله لانه غير منصرف فيكون بهذا
الاعتبار داخلا في جمع المؤنث السالم الذي عرف
حكمه لانه غير منصرف لانه يعتبر عدم انصرافه
قوله ومثل جوار قد يقال لما ذكر حال جوار
فيما بعد على انه فارق من هذا الحكم قوله وكان يمكن
الواجب عليه ذكر شرط يمكن ان يجاب عنه بانه
اكتفى في التنبيه بهذا القيد باريد بهذا الاسم مكبرة
فان قيل فلم يكتف في التنبيه على قيد الاضافة
الى غير ياء المتكلم باريد بهذا الاسم اضافة الى
غير ياء المتكلم قلنا لانه اورد بها اضافة الى
ضمير المخاطب فلو لم يذكر قيد الاضافة لم تتم فائدة

ان شرط اعرابها بالحروف كونها مضافة الى
ضمير المتكلم طب فتامل قوله واما قيد كلا بقوله مضافا
الى مضمر كلا دعوة اللفظ متثنى لمعنى فرعى يقتضى اعراب
بحركات نظرا الى اللفظ والاعراب بالحروف نظرا
الى معناه فاعرب بهما رعاية لهما وانما خص
المضاف الى المضمر بالاعراب بالحروف لانه فرع
للظاهر لما اضيف الى الفرع رعى جانب الفرع الذى
هو فرع اللفظ واعرب بالحروف لانه فرع الاعراب
بالحركات ولما اضيف الى المظهر الذى هو الاصل
رعى جانب اللفظ الذى هو الاصل واعرب بحركات
التى هى الاصل قوله وظاهر ان كلا واثنا ليسا
كذلك اذ ليس لنا كل متى يكون معربا بالحركات
ولا اثنى ليكون معربا بالانثنا فى اعرب اثنان

اعراب المثنى لان معناه معنى المثنى وصورته
صورة المثنى فاجرى مجراه فى الاعراب قوله
ولقد وجب ان يبقى عشرون آه قد يقال يجوز
ان يغير جمع السلامة ازنا تغيير ولهذا
يجعله دليلا برأسه بل جعله من تتمة الدليل الاول
قوله فلان المثنى والجموع فرعان حق
العبارة ان يقال فهى ان المثنى او يقال اما على
لغتها القياس فى الوجه الاول قوله
وهى علامة التثنية آه هذا يدل على ان علامة
التثنية هى الالف او الياء ثم قلبت احدهما
الاخرى وعلى ان علامة الجمع هى الواو والياء
ثم قلبت احدهما الى الاخرى قوله فلان
حروف الاعراب حق هذه العبارة ما ذكرناه

في المثنى والمجموع كما في النصل بل اراد ان عوض عن حركة
التي كانت في محمود وقد زالت بالحاق علامة المثنى
والمجموع قوله لان هذه حروف اي الالف والواو
والياء قوله عنده نفس الاعراب فلا يكون النون اعرابا
قوله في اول الف معزوة اضافة عن صحراء وحمراء
فان في آخرهما الفا بعدها همزة واعرابها بالحركات لفظا
قوله والثاني اي جمع محمود ان جمع محمود الذي اعرابه بالحركات لفظا
وجمع المكسر الذي حاله في الاعراب كذلك ضابط كل جمع
يكون لاعرابه بالحركات لفظا فاذا اضيف الى ياء المتكلم
صار اعرابه تقديريا بسبب هذه الاضافة قوله
لما ذكرنا وهو ان هذه الكسرة هو صوت قبل التركيب للمقتضي
الاعراب اللفظي قوله والثاني جمع المذكر السالم قال
بعضهم جمع المذكر السالم اذا اضيف الى الكلمة اولها ساكن

كان اعرابه تقديريا في الاحوال الثلاث كذا في صالحوا
القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
وكذا المثنى في حالة الرفع فقط كقولك جاءني غلاما الرجلين
وما يلتفت الحكم الى ذلك لانه امر عارض بواسطة
كلمة مستقلة مخالف ياء المتكلم فانه عدم استقلاله
بمنزلة اللازم قوله فقلبت الواو ياء وادغمت
في الياء فهذه الياء قامت مقام الواو في الدلالة على
الجمعية دون الرفع لان الدلالة على الرفع من خصوصية
الواو وقد زالت فيكون الرفع تقديريا مع ثبوت
علامة الجمعية قوله كان من الواجب ان يكون
بالياء لان يكون الاعراب في حالة النصب والجر بالياء
قوله وهما اي النصب والجر قوله كذلك
اي بالياء قوله واذا عرفت ان الاعراب

التقديري في أني صورته فاذا كان الاعراب التقديري
في مواضع مخصوصة ضبطها اذ بذلك ينضبط الاعراب
اللفظي ايضاً قوله لان اعرابها اي اعراب المعرفة
المذكورين قوله تغريب ويحتمل ان يقال معناه
ان كون كل واحد من علة لمنع الصرف قول تقريبي
اذ العلة في الحقيقة اثنان منها قوله غير منصرف
اه اي لما كان منقسماً الى منصرف
وغير منصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف
ضبط اذ به ينضبط المنصرف ايضاً على قياس
الاعراب التقديري واللفظي قوله فاذا علتان
فان قيل كذا هند اذا صرف فيه علتان فيدخل
في حد غير المنصرف فلا يكون حده مانعاً قلنا انما
ينصرف كذا هند اذا اعتبر معاوده هذه السكون

الاربعة

الوسط احديهما فكان في احديهما فرع الاصل فلا
يكون فيه علتان معتبرتان والمراد ذلك
قوله فيه نظر لانه ينبغي ان يكون احترازاً فكل
علماً وايضاً فعل اذا كان وصفاً ليس منقولاً
من الفعل فالاولى ان يقال وزن الفعل ما
كان في الفعل بكسر معه كسر ولا تنوين واذا
وجد في الاسم حكم ذلك الوزن على ما كان
عليه في حال كونه في الفعل لكنه يرد عليه ايضاً
ان يكون مثل افكل علماً قبل العلمية غير منصرف

قوله كذا ارطى اسم بذبح به الجلود ودرهم منصرف
بجعفر
لان الهاء للالحاق لا للتانيث بدليل ارطاة
فاذا سمي به مذكر استمع من دخول تاء التانيث

(illegible) ينصرف فيه لعلة الحالية ٢٢

فصار شبيها بالف التأنيث فمنع من الصرف قوله
كذا أحمر بعد التنكير وفي حذف الجد على قوله حكاية
على حال قد يتلاك لحاجة الى ارتكاب الحكاية لان
تعداد الكلمة في معنى ان كل واحدة منها عينت من
الصرف فقوله والنون فاعل يجب المعنى وعينت النون
فيكون زائدة حال من النون نظرا الى معنى الكلام فان
النون كسبب تمنع فاعل وان كان كسبب الصدرية
عطفا على ضمير المبتدأ قوله لان الجملة وهي قولنا
النون زائدة الخ والكلام على هذا التوجيه يدل على
ان الجملة سببت لانها عطف على الاسباب المعدودة
قوله الا ان يجيء بزيادة الف ونون كما جاء بزيادتها
في قولهم تمتل كمتل حمار بجدا سفارا فكان قيد
والنون زائدة وكمتل حمار قوله فاختلف فيه

ان في هذا التعريف الذي هو الالف والنون قوله كما يمنعه
الفي التأنيث الخ اشباع ودخول تاء التأنيث كما جاء
قوله وزينب للتأنيث الممنوع الظاهر ان يقال
وزينب للتعريف العلمي والتأنيث الممنوع فان زينب
ممنوع لقوله ومعرفة قوله كوتميت امرأة بعلمات الخ قد يشعر
انه ذهب الى ان علما مضاف عند الزمخشري لان
هذه التاء لبيت مختصة للتأنيث يدل على الجنسية ايضا
فلا يقوى قوة المختصة فلا يعتد بها في منع الصرف ولا يجوز
ان يكون هناك تاء مقدرة اذ كان علما مؤنثا لان وجود
التاء الظاهرة مانع من تقدير تاء اخرى فليس هناك الا العلمية
وحدها والممنوع اصالة هو منوعين التمكن المانع من الجر
بتبعية ذو الالف النون قوله ضرورة الشعر وذلك اما
بانكار الوزن كما في عثمان الذي ذكره وكتب هنا الصرف
واما بالجر بالزحاف كما في قوله انون ابن جموز غير
الزحاف كم شان وزيادة شان جزء كوكب الشاعر

وافراده قوله والاعداد آه اى المشهور من الفاظ العدد
من الواحد الى العشرة هو واحد واثنان آه فيكون احاد
وافراده متفرعة عليها معدولة عنها مكررة كما مثلنا
قال ابن السراج امتناع ثلث لعدلين احدهما عن صيغة
الى الاخرى والآخر عن المكرر الى غيره لانه صيغة لكونها
غير اصلية في الاعداد قوله لان كلا من احاد كل واحد منهما ان
اتفاقا فكلمتا يكون احاد وافراده معدولة عن الفاظ العدد
المكررة لان احاد كل واحد وافراده العدد المكرر قوله
للعدل والصفة الوصفية في ثلث مثلا اصلية لانه معدول
عن ثلثة ثلثة وهذا المكرر لا يستعمل الا وصفا فالوصفية
لازمة للمكرر فيكون اصلية فيما يؤخذ منه اعني ثلث وان
لم يكن الوصفية في احاد العدد كواحد واثنان آه اصلية
كما سبق قوله واما ما وقع الاربعة آه قال الصبان في شرحه
وهل يقال فيما عداه الى التسعة او لا يقال فيه خلاف اقتضاهما

اتم

وانما يثبت وقد نقض القارن في صحيح على ذلك فقال
الشارح بعد ان بعض صحاح وان كان الظاهر اعم والاول ان
يقرأ بالتنوين قوله معدول عن الخمسة وهذا اصح مما قبل
ان الخمسة معدول عن الاخر قوله فعلاء غير صفة اى
غير مراد منه معنى الوصفية الاصلية وان كان في الاصل
وصفا فلذا امتنع الا ترى ان اجمع يمتنع لوزن الفعل
والوصف الاصلي وان لم يبق قوله وفعلاء غير صفة
فبابه آره واما فعلاء الصفة فيجمع على فعل كحمراء
وحمر قوله فقياس جمعاء آره وهذا اول مما قبل ان
جمع معدول عن جمع لان جمعاء فعلاء كحمراء وذلك
لان هذه كحمراء اعني الجمع لا يجمع بالواو والنون وهكذا
هذه جمعاء يقال فيه الجمعون فلا يقاس احدهما على الاخر
قوله واما باب قطام او ادبار فطام فعال
اللازم هو علم لا عبان للمؤنث من النسوان وغيرها قوله

فلم توجب الضرورة الا ضرورة منع الصرف لتقدير
العدل فيه فلا يكفي فيه تقدير العدل لرعاية قاعدتهم في
منع الصرف قوله ان فعال مبنيا اعلم ان فعال مع فعل كقتال
مبنيا اتفاقا وكذا فعال مصدر كفى او صفة كفاق
على ما سيأتي واما فعال الذي هو علم للاعيان المؤنث فيه
كحذام وهو الراجز بقوله ان فعال مبنيا عند اهل الحجاز
قوله كما مضى راجع لكوكب شرقا سهيلا وكانه مؤنث
سماعي لبندر مع فاعل الاعيان للمؤنثة وديار على البقعة
المخصوصة قوله وليس فيه ارع فعال الذي في الامر زاجر قوله
لاصل وجوب البناء فانه اذا قدر فيه العدل شابه
فعال الذي هو مع الفعل كقتال فصار مبنيا كفعال مصدرا
او صفة فانه راجع مبنيا كذلك قوله فلما قدر العدل
هذا التقدير اتفاقيا تبع على لغة اكثر بني تميم واما على لغة اقلهم
فلانهم يجعلون ما في آخره راء مكسورا غير منصرف ايضا

وقع بقوله لما كان الاقسام الثلثة من فعال معدولة
قدر العدل في القسم الرابع طردا للباب فعال مطلقا على
وتيرة واحدة وضعف هذا الظاهر قوله الوصف المراد
من الوصف هنا كونه انثى والاعلم ذات جعلت باعتبار
معنى معينين كالامر والضارب قوله واسود صفة في
الاصل الخ هو مع اللحية للتصفة بالسواد للحية مطلقا ما
اعتبار ذات الحية في ضمنه وجرح عن الوصفية لكنه لم يخرج
عنها بالكلية اذ قد اعتبر في ضمنه الاتصاف بالسواد و
كذلك حال ارع فانه مع اللحية التي فيها سواد وبياض لا
لحية مطلقا كما تشعر به عبارة المتن والشرح قوله
وكذلك اذ هو مع للقيد مطلقا قوله اي شرط الثابت
بالتبادر الى الذهن الظاهرة سواء كانت في ضمن حقيقي كسود
او لا كحمر قوله فلا يكون لازما الخ واما يكون لازما كان
ضعيفا فلا يبقى على منع الصرف قوله ولهذا صرف

في الاصل بعض نسخ هذا الشرح اي سواد ذهم وهو اسم للقيد الذي في ضمنه

فاعلة فان فاعلة يحذف فيها التاء مع بقاء الجمع على حده
الاصلي واذا جعل فاعلة علما صار التاء لازمة فيكون غير
منصرفة والمعنوي كذلك وهو كون الجمع موضوعا لمؤنث
خاليا عن اقوى علامات التانيث وطريق معرفة المعنوي

قوله صرف جريح فان جريحا يطلق على المذكر
والمؤنث بخلاف ما جعل علما لمؤنث فانه غير منصرف
كطلحة قوله لوجود مثل شاة ذات مذكر وجب منع
صرفه وانما وجب منع صرفه لانه ليس فيه حق لتكون الشرط
وذلك لان التركيب التقديري معتبر على ما ذكرت

قوله وفيه نظر اي في وجوب منع صرفه قوله والتاء
في شاة وذات ليس كذلك وفي الصحاح انك اذا وقفت
على ذات قلت ذاة بالهاء. قلت على ان اصلها الهاء
ولكنها لما وصلت بما بعدها صارت تاء وبهذا الاعتبار
يمكن ان يقال تاء وتمحض لكونه بدلا عن الهاء قوله

واصل شاة شاهة والدليل على ذلك ان تصغيرها شويهة
وجمعها شياه قوله ولذا كان كراع غير منصرف
الوظيف مستدق الذراع والساق في الخيل والابل وفي كليهما جميعا
منصرف الكراع للنفع والبقر هو بمنزلة الوظيف في الفرس
والبعير هو مستدق اليد في كل واحد منهما
اسم يقع على الخيل ايضا قوله اسم يقع على الذكر من الوعل. فيه
اي ليس فيه التانيث في نفس الامر بل على سبيل الاعتبار
وكلامه يدل على
ان كان في اصل الوضع
حقيقيا الخ

قوله مثل عناق وهي الانثى من اولاد المعز قوله
لانهم ان التانيث في جمع صفته فانما يجمع بالجمع الذي عند تانيثه
قوله هذا اذا اعتبر ان كون العلمية شرطا فقط
قوله تعريف التوكيد اي كون التاكيد لفظ التوكيد اعني
اجمع واخواته معارف اتفاقا ولذا يقع توكيد النكرة
فقيل تعريفها بتقدير الاضافة وقيل بتقدير اللام وقيل هذا
الالفاظ اعلام عما يتبعها قوله فواجمع قيل لجمع غير منصرف
للوزن والوصفية الاصلية الخ قد ذالت فلا حاجة الى اعتبار
التعريف التاكيد وكذلك جمع غير منصرف للعدل والوصفية

الاصلي وعلى هذا يكون شرط التعريف هو العلمية فقط
قوله بعض التوكيد وانما قال بعض التوكيد لان جمعاء
مستفاد من اعتبار قوله لا يحتاج الى شرط احد الامرين
لانه قد يجب واحد يتوهم انتفاء الاثنين
بل شرط التعريف العلمية سواء كانت العلمية في
الفاظ التوكيد وفي غيرها قوله واما تعريف التوكيد
فان قيل فكيف يعتبر تعريف التوكيد والاضافة
واللام مثنى فبان منع الصرف كما ذكرنا التي
هو صورتها وهي متفقة قوله احدهما ان يكون علما
في العجمة اي يكون العلم الذي فيه العجمة قوله ان شرط العجمة
العلمية قبل الاول ان يقال شرط العجمة ان يكون في اول
استعمال العرب علما اذ بذلك يحصل للفصوص وهو
عدم تصرف العرب في ذلك العلم الا ترى ان قالون
اسم عجمي في العجمة عجمي جديد ثم نقلته العرب الى العلم
فلم يتصرفوا فيه وصار غير منصرف قوله او غير ذلك

كموصله بالتصرف عدا وزان كلامهم كما فعلوا في بناء
اصله بناء زيدت في اخره الميم فصار بناء كما ترى
قوله فامنع الصرف اي امنع العلم الذي فيه العجمة
من الصرف قوله ولهذا اي ولان شرط العجمة ان يكون
علما في العجم قوله لوجود بعلل اي سبب يعلل
لولا ذلك اي لولا احد الامرين قوله فيكون في غاية
الخفة حاصله ان العجمة سبب مع سكون الوسط
واما التانيث في هند فهو امر مخفف فيه فجاز ان يعتبر
مع سكون الوسط وان لا يعتبر قوله وشرط اسم جمع
بدار بكر قوله صيغة منتهى الجموع اذا سميت صيغة
منتهى جموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا
فانتهى تكسيرها للغير الصيغة فاذا جمع كذلك فانه
لا يغير الصيغة عن حالها فلم يمتنع قوله ولهذا الجمع
اقله وهذا الجمع اوله منقوص وثالثه الف قوله
كمصابيح وكذا بابين جمع ابان من جمع ابن على فعال
وابان من

اعلى منعال
الايسر للبزر

عن الجمع كمصابيح ومفاتيح **قوله** جمع سرو الة بتذكيرا
فكان كل قطعة من السراويل يسمى سروالة ثم جمعت سر
والة على سراويل **قوله** بناء ان يكون عشرة وذلك
لان الحمل على التقدير ما يسبق عائدا للتسعة المذكورة
قوله ولم يتعرض المصنف لهما اى لم يتعرض للعلة الحاملة على التقدير
في تعداد الاسباب ولم يتعرض في مباحث الجمع ايضا
ان الجمع ينقسم الى تحقيقي وتقديري كالعدل فالجواب ان
كون الحمل سببا ليس امرا تحققيا بل هو اقتضاء وكذا كون الجمع
تقديريا اقتضاء فلم يتعرض لهما هناك بل اكتفى بذكرهما هنا
على وجه الاقتضاء **قوله** فيكون جوار مثل سلاسل وكلاليب ان
يكون جوار في الوزن والمعنى شابها بالسلاسل والكلاليب كان
كونها قليلة وقرائنه كان شابها منها بالكراسي وطوقة
على حامرة **قوله** لان اصل هو الآ جوار الى آخره الظاهر انه

جعل الاعلال مانعا عن منع الصرف فلذلك اورد
جوار منصرفا بالتنوين وقد يقال ان ثبات في حالة
جوارى بالفتح فلا يقتضي اعلال بحذف حركة الياء فما
وجه في توجيه جوار يؤتى الى التتمة التعليلة التي ورد
عليها نقض العزوف فالاول ان يقال اصل جوارى
بالتنوين فلما حذفت الضمة التي كانت فحذف
الياء وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل للصرف
عوضا عن حركة الياء ويقال بعد حذف الياء حذف
تنوين الصرف ايضا ثم عوض عن الياء او عن حركتها تنوين
آخر ولا بعد في اعتبار الصرف للاعلال لان الاعلال تصحيح
الصيغة للخفة على تصحيح اهوالها والغالب الاصلي اسما
هو الصرف ولما نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة وجدت
منتفية لمنع الصرف فحذف تنوين الذي هي به للاعلال

ثم ان تنوين الترخيم يكون درت يجوز اصله يجوز بالكسر
والتنوين فحذف الكسر فالتقى ساكنان فحذف الذي كان ذكر ناه في حالة الرفع

قوله فهو ان يكون علما واما اذا صار مركبا علما فانه يجر
لغرابته كخمسة عشر واخواتها فيكون التركيب لازما قوله
ان يكون باضافة فالمركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله
يجوز الاعراب على جزئيه معا فيقال هو كلمة واحدة قال العلامة
واعرب باعرابين نظرا الى اصلها وهو للمناسب لما ذكره الصنف
ثم ذكر الكلمة وقيل هو كلمتان نظرا الى اللفظ فهو للمناسب لتحديد
الكلمة بما للفظ الدالة الى آخره وانت كبقية قواعد التوحيد وفق
صدرها وكذا حال المركب مزجي والموصوف والعدد اذا جعل علما كخمسة
ناطق قوله ان تكون الباء زائدة فيكون مجرورا محلا على انه مفعول
ما بعده مبتدأ والجار مع المجرور خبر المبتدأ اي عدم جعله
منصرفا غير منصرف ملتبسا بالجر وقد تقرأ مفتوحا على انه

صفة مشبهة فيكون الباء زائدة قوله كونا بط شرا
اصله الثاني وضل تابط شرا علما من قبيل المبتدأ والخبر على تأويلها
قيل والحق ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما حقيقة بل
عدت قسما رابعا من حيث الاصل وان كانت لغرابة حاكية
واذا اجعلت علما فقدصار المجموع اسما واحدا استحقا ان
يجري الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان جزء الاخير من تابط
شرا اشغلوا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور
الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من الحروف
التعدية حقيقة لان المبتدأ لكن الكتابة يقتضي اعتبار التقدم
ظاهرا في الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا
يحكم عليها بمنع الصرف قوله ولا بان يكون منقولا للوصفية
فان حسنه علما بحكي على بنائه وهو الاصح وقد يجري عليه اعراب
ويمنع من الصرف وهو لاقاية الى الاضرار عنه قد يمنع ان يكون

هذا سهو

الاصول وكون منذ حينه عنه حينيه مذكور فيما بعد فتعرف
بذلك خروجها عن التركيب المعتبر في منع الصرف واما كون الجملة
هي العلمية حينية محكية او معربة محكية فما يذكر فلذلك اضطر
عمنا لان الحكاية عارضة فنحن اعتبارها اسما واذا قطع يحكم عليها
بالانصراف او عدمه فان قلت اذا جعلت الجملة معربة
تقديرا فينبغي ان يحكم بالانصراف او عدمه فان علل ظهور
الاعراب لانتفى الانصراف ولا عدمه كما في عصا وصبا قلت
لا يعتد ذلك وجعلها غير منصرفة وان لم يظهر فيها اثر ذلك
الانصراف قوله اعلم ان الالف والنون انما يمنع اللام افراد
الضمير الراجع الى الالف والنون لانهما معا سبب واحد
قوله عليهما ان علة الالف والنون علة الفي التانيث
قوله فعلان علة جنس من الاوزان مفتوح الاخر ولهذا
علة يستعمل في كلمات الفتاة قوله وسكران علة جنس من الصفات مختوم الاخر

فعلان اذا يكون التركيب
الاسناد من مصدر او اخترز
المصنف عنه

قوله وعمران علة شخص مكسور الاخر من الاعيان قوله
وسعدانة النار في سعدانة ومرجانة للوحدة كتمرة
قوله نوسكران وسكرى آورد في العلم اذا كان مختلفة مع ما يرد
في الصفة الا وزنا واحدا وهو مفتوح الاخر لان مفتوح الاخر
من الصفات كغريان موتنثه بدخول الالف فيكون منصرفا قطعا
ومكسور الاخر يوجد في الصفات قوله لان وجود فعلى بين
شرطا بالذات وشرح جبل وجرص فعلى شرطا نظرا لكان انتفاء
فعلانة اعنا يتبع بينا بوجود فعلى ورد عليه انه قد يعلم ذلك
بطريق آخر كما في رجحى قوله فمنع صرف رجحى لما كان بعض
موضعا بانه سمى به مؤنث فيه تانيث لا بالتاء ولا بالصيغة
قوله ولم يختلف ايضا في ندمان كما ذهب بعض
النحاة في الفرق بينه وبين ندمى فيكون غير منصرف انتفاء الكمال قوله كبقم
اسم للنبت المصبوغ به ولوبى به رجل امتنع للتعريف والوزن قوله

كضرب وشمر اذا سمي رجل بهما واذا سمي بهما امرأة فهي على الاعتبار
وزن الفعل وينبغي ان يكون ضرب وشمر مجردين عن التنوين
للنشر والا لكانا جملتين محكيتين كما مر في تأبط شرا
قوله واوزانها اي اوزان ما في اوله زيادة كزيادة
الفعل قوله لانها اعجمي فهي اعرف اي بعرف اي بعرفه ان حكم
بزيادة حرف الكلمة واصالة اعمى هو في الالفاظ العربية
وهذه كلمة اعجمية فلا يحكم عليها بزيادة النون وايضا مثل
جعفر لم يات في العربية قوله اي لغة الوب
قوله بمنزلة النمشل الذئب وهو بمنزلة الرجل قوله
اي الاول وهو ان يخلق بالفعل قوله فظاهر اذ لا تخلق
بالفعل كيزيد ويثمر وفي الصحاح ويقال للسراب بلع والبلع
حجارة بيض دقاق قوله ناقة نعلة اليعملة الناقة
النجيبة المطبوعة على العمل قوله كما ارتجل الاعلام الرجل

قيد
قوله عن قال التاء والكاف والكاف
بانها الخ ليس في محله للتعريف
فان التاء ساكن قبل وجود الفعل فافهم
كضربت قوله الفعل فافهم
لا يقبلها اصلا اهـ

للسراب
رجع

للاجازة

لا اجازة له والارجلة الخ لازم لما قوله لان تلك
العلة الخ تثبت بها العلمية بالاجماع قوله ان بينهما
التضاد وذلك ان العلمية تقتضي خصوص كزيد مثلا والوصف
يقتضي العموم فجميع ما قام به المعنى المعتبر في مفهوم الوصف
كالحمد مثلا فانه يطلق على كل ما قام به الحمد وبالجملة
يعتبر في العلم ذات معينة وفي الصفة ذات مبهمة فلا
يجتمعان قطعا قوله او المعرفة او النكرة الخ ترك ذكر
المعرفة اولى لان المعرفة المعتبرة في منع الصرف هي العلمية
لانهما سببان متمايزان ومنع الخلط المعرفة بالعلمية
انما يجب ان تكون علمية بخلاف سائر الاسباب المشروطة
بالعلمية فانها اسباب مغايرة للعلمية بخلافها العلمية
قوله لما بينهما اي بين العلمية والوصفية قوله
وان كانت الجمع الخ وهذا بحث وهو ان العلمية كما تجامع

الجهة الاصلية الزائلة كذلك تجامع الوصفية الاصلية
الزائلة بالعلمية وكما لا تجامع الوصفية للتحقق كذلك لا تجامع
الجهة للتحقق كيف والجمع لا يعتبر فيه تعيين الذات
بل تعدد الافراد بلا تعيين الذات والفتح يعتبر فيه
تعيين الذات لا يقال اذا قبل الجمع علما لا يثنى بمعدوده
فقد اجتمع الجهة والعلمية هناك لانا نقول بل زالت
الجهة بواسطة اعتبار خصوصية ذوات معينة وبين
هناك ثمة من معنى الجهة اعني التعدد كما انه اذا قبل
نحو لكم علما الذات مخصوصة معدودة بالجمرة واعتبر في
مفهوم مع خصوصية الذات الاتصاف بالجمرة ايضا فانه
يزول الوصفية وبين ثمة وهنا فلا فرق من هذا الوجه
بل من وجه آخر وهو ان الوصفية الاصلية لا تغلب على العلمية
كما تبين والجهة الاصلية تغلب على العلمية اذا لم يحذف فيه قوله

الاجماع وبيان ذلك ان العدل اما هو في اوزان مخصوصة
كثلث واخواته وكغر وجمع واخواته وكغرفع الاعلام الواردة
على فعل غير منصرف في كلامهم وليس شيء منها من اوزان
الفعل هذا وقد قيل ان جعل لغر معدولا عن المعرف باللام كان
آخر ايضا معدولا عن المعرف باللام فقد اجتمع العدل
مع الوزن وايضا كما صحت علما للبرية من اوزان الفعل
مع وجود العدل فيه وكيجب ان يثبتا منها غير متحقق
اما الاول فلجواز ان يكون لغر معدولا عن آخر من كامر
واما الثاني فلجواز ورود يضمت بالكسر وان يشهر قالا وان
انتفى تحقق فيها العدل تحقيقيا كانا او تقديريا لم تجامع وزن
الفعل قوله وليس مثل ما جدح الخ ليس بمانع من اعتبار
الجهة في ما جدع ما دون العلمية ترجيح بلا مرجح لانهما
سيان وبان في السببية قوله اذ كل من الثلثة سبب

قد يصحف اصرف الاصل
وقد يصحف الاصل اصرف
وقد يصحف الاصل اصرف
وقد يصحف الاصل اصرف

تاء يرد بالشام إن كل واحد منها علة مانعة بدليل أن كل

واحد يفيد وحده سببا من الاسباب الستة المعتبرة

في منع الصرف **قوله** وخالف سيبويه الاخفش فيما كان

مذهب الاخفش موافقا لما ذكره للقاضي الفاعلة اعني قوله

وما فيه علمية مؤنثة اذا نكر صرف جعله اصلا ولم ينسب

الى لفظة الى سيبويه وايضا ما كان في مذهب سيبويه جعله

واراد ان ينسب الى مسميه بقوله اعتبارا او وجب نسبته

الى لفظة اليه لينتصب اعتبارا على انه مفعول له وقال

ان الصحيح رفع الاخفش وجعل قوله اعتبارا بدلا اشتمال

من سيبويه اى خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة

فقد ارتكب ما لا يعنيه ولا بد منه **قوله** وقال

الاخفش اذا منصرف اه الاستدلال على مذهب الاخفش

ظاهر فان الوصفية زالت بالعلمية مع العلمية زالت

بالتنكير والزائل لا يعتبر

فوز يدون

قوله واذا تكون زال ذلك المانع وقد يقال هذا المانع

قد زال لكن ههنا مانع آخر وهو ان الوصفية ليست

متحققة في حال التنكير وحق الزائل ان لا يعتبر في

لا بد من دليل على اعتبار الوصفية بعد زوالها وهو

امتناع اسود وارقم للحية مع زوال الوصفية

عنهما **ح** وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما

بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لما ذكرناه

من ان الاسود اسم للحية السوداء وارقم للحية

فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا

يلزم من اعتبار الوصفية في احمر بعد التنكير لانها

قد زالت عنه بالكلية **قوله** لانه اذا سمي به لم يبق

غير منصرف فيه العدل الخ اى اذا سمي به لم يكن غير منصرف

للعلمية ووزن الفعل وذلك لان العدل في باب ثلث
لان ما اعتبار تكرار المعنى
تابع للوصف فلما زال الوصف بالعلمية زال العدل
ايضا بخلاف وزن الفعل في احمر فانه ليس تابعا للوصف
وزن
حتى يزول بزواله واما اذا نكر باب ثلث بعد العلمية
وزن وصف لانه زائل وحق الزائل ان لا يعود
ففيه خلاف كما في احمر بعد التنكير **قوله** لكان حاتم غير
كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
منصرف لان الوصفية الاصلية اذا زالت فان لم
يكن معتبرة لكونها زائلة لم يكن معتبرة في احمر بعد
التنكير بل كان منصرفا وان كانت معتبرة في مثل
حاتم حال العلمية فيكون غير منصرف **قوله** واعتبار
التضادين وهما العلمية والوصفية فان قلت
للتضاد ان لا يجتمعان فكيف يتصور اعتبارهما
في حكم واحد قلت احد المتضادين ههنا محقق

وهو

وهو العلمية والاخر اعني الوصفية ليست بمتحقق بل
هو احتمالية فحكم للمتحقق واجتماع المتضادين بهذا
للمعنى وهو ان يكون احدهما متحققا والآخر
لما قيل انه يلزم ابهام اجتماع المتضادين حقيقة
مقدرا ممكن الآن اعتبارها في حكم واحد غير مستحيل
قوله فاعتبر العلمية في احوص لكن وذلك لان
احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
والاحوص ضيق في موخر العين يقال رجل احوص وامرأة
حوصاء ثم جعل احوص علما والشاعر جمع الاحوص
في حال العلمية تارة على الاحاوص من اعتبار الوصفية
الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبار الاسمية العارضة
بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة
جمع ارنب خرگوش
يجمع على فعل كحمر وافعل الاسم على افاعل كارانب **قوله**

ينجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا قوله
قبل الحاجة الى هذا التقدير لان الكسرة هي الملفوظ والتقديري
لفظيا احترازعن مثل جبل فان كسرة تقديرية
قوله فصار منصرفا فدخله الكسر ولم يدخله التنوين
فلم يمنع منه شيء واما القول بانه غير منصرف لوجود العلتين
بسبب الاضافة واللام قوله لوجود العلتين
ايضا اى كما كان غير منصرف قبل دخولهما
قوله انما حذف تبعا للتنوين الى وذلك
لان المنافي لغير المنصرف هو التنوين الدال على
التمكن وانما حذف الكسر تبعا له لانهما يتعاقبان
اى الكسر والتنوين يتعاقبان اى يختلفان اى
في مثل غلام زيد فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول
التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقا والاضافة فقط
فحذف التنوين وهذا التوهم لا يمكن مع اللام
والاضافة فعاد الكسر قوله وقال قوم ان

بقي علتان الى ان كان العلتان باقيتين مع اللام
لان وجود سببها الوقوع الاشتراك والعلم
والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا
فيما هو علية شرط
او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان
فيما ليس شرط
العلمية تتزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابرهيم
كالجبة
مثلا وان لم يكن شرطا كما في عمر واحد زالت
كالعدل ووزن الفعل
احديهما وان لم يكن هناك علمية بقيت العلتان
شرط
على حالها وهو العلمية قوله وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع
بمكان عام العاملية
ليلا يتوهم الى ان يقال معنى المرفوع يشتمل على
وهو حركة ان الفم
معنى الرفع مع زيادة فيكون الرفع اجلى منه لانا
وسواء مرفوع ومرفوع او نحو ذلك
نقول بعد العلم بحال صيغة المفعول من
فلم يلزم توقف الشيء على نفسه اذا قيل العلم بتوقف الشيء على ما هو اعلى منه
اللغة لا الاشتباه في مفهوم المرفوع الا باعتبار
اذ انه اسم مفعول
الاشتباه ٢ اللغة

معنى الرفع فيهما متساويان وايضا لم يحكم
الشارح بالتساوي بل بتوهم التساوي وهو
حاصل هذا وقد يقال فائدة العدول التنبيه على
ان المرفوع ينقسم الى قسمين اصلي وهو
الفاعل وملحق به وهو ما علماه **قوله**
ولم يرجع الضمير منهم فجعل الضمير راجعا
الى المرفوعات وجاز تذكيره نظرا الى ما بعده اعني
لفظ ما اي المرفوعات هو ما اشتمل اي تضمن
اسما اشتملت على علم الفاعلية وكما ان مفهوم
المرفوع يحتاج الى تغيير كذلك مفهوم المرفوعات
يحتاج اليه الا ان المشهور في امثال هذا المقام
تغيير المفرد كما ذكره الشارح وبوجه قوله

فمنه الفاعل **قوله** لان التعريف انما هو
للآ وحقيقة الحقيقة في علوم الحقيقية ومباحث
العربية قد يتعرضون بالافراد في مقام التعريف
تقريبا الى الفهم **قوله** لان الرفع للفاعل
كما مر في اول الكتاب من قوله فالرفع علم الفاعلية
قوله ليدخل فيه الفاعل للآ يدفع بهذا الكلام
ان للصدر ذكر الاسم في تعريف المبتدا مع انه دخل فيه
نحو وان تصوموا خير لكم **قوله** كالمصدر وام
التفضيل للآ مثال فاعل للمصدر نحو اعجبني ضرب
زيد عمرا ومع الاضافة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله
الناس بعضهم ومثال فاعل اسم التفضيل في
للضمر زيد افضل من عمرو في افضل ضمير عائد الى زيد

وهو فاعل ومثال في الظاهر بالشرائط المذ
كورة
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
فان الكحل فاعل احسن ومثال اسماء الافعال
نحو نزال فان انت فيه ضمير عائد وهو
فاعل نزال ومثال الظرف نحو زيد عندك
ففي عندك ضمير مستتر راجع الى زيد ومثال
ومثال الجار والمجرور نحو زيد في الدار فان هو مستتر
في في الدار وهو فاعل في الدار على سبيل
للمجاز قوله وقدم عليه الضمير في عليه
راجع الى ما اسندا لا الى الفاعل كما توهم
الجار العبارة قوله في قولنا زيد قام هو
اليه اي الى الفعل الذي هو قام قوله لانه على

تقدير اي يدفع هذا الوهم لانه اذا قال على تقدير
ان يكون اي زيد مسند اليه الفعل لان قام ههنا
مسند الى الضمير المستتر فيه الراجع الى زيد فلا
حاجة الى الاحتراز بقوله وقدم عليه وذلك لان
الفعل او شبهه لا يسند الا الى ما بعده ثم المجموع من الفعل
او شبهه وما اسند اليه قد يسند الى امر متقدم
عليه كما في زيد قام لكن قد يتوهم ان قام او قائم
مسند الى زيد بناء على ان الضمير مستتر مع انه عبارة
عن زيد فاحتيج الى هذا القيد لدفع التوهم قوله
على جهة قيام الفعل بالفاعل اي بالاسم الذي اسند
اليه الفعل قوله حقيقة نحو علم زيد الخ العلم
صفة حقيقة فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام

موجودة فى الخارج قائمة بذات العالم بخلاف

القرب فانه امر اضافى اعتبارى بخلاف اللون

فانه امر عدمى فليس لها قيام حقيقى بالفاعل

لكنها اسند اليه على طريقة اسناد الفعل الى

فاعله وسمى صيغة للعلوم فهما مسندان الى الفاعل

على جهة القيام اى على طرزه وطريقته قوله

ان قام زيد قمت الخ وفى مثال المذكور اعنى

ان قام زيد قمت تقدير الاسناد حاصل قوله

لان المراد بالاسناد وهو الاسناد بالقوة حاصلا

التسلب المراد بالاسناد ههنا هو النسبة و

لاشكان الايجاب فيه نسبة مع ايقاعها وفى التسلب

نسبة مع انتزاعها قوله الفعل الاصطلاحى او

او الفعل الحقيقى والفعل الاصطلاحى هو لفظ ضرب

مثلا وهو قايم بالملتفظ وضمير فى قيامه يعود

الى ذلك الملفوظ لجواز عود الضمير الى بعض المدلول

الفعل كما فى قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى

قوله لقربه بالفعل الخ اى للصوقه بالفعل

لصوقا اكثر من لصوق سائر الاشياء بالفعل

قوله من قرب سائر الاشياء بالفعل الخ اى

باقى الاشياء من الفعول وغيره قوله ولكونه

عطف على قوله لان الفعل لايفيد قوله

موجدا للفعل غالبا كما فى ضرب زيد ونظايره

وانما قال غالبا احترازا عن الامور العدمية والا

عتبارية كما فى مات زيد وقرب زيد ونظايرهما

او احترازا ايضا نحو قولك انكسر وقبل واسود

فان الفاعل ههنا في الحقيقة قابل لا موجد قوله

اعلم ان المفعول الاول من اعطيت لآ وذلك

لان الاول آخذ والثاني ماخوذ فان قولك

اعطيت زيدا درهما معناه جعلت زيدا اعاطيا درهما

اي آخذا له من العطف وسو الآخذ قوله فمن عدم

جواز اعطيت صاحبه الدرهم اي لا يجوز ذلك

كما لا يجوز اخذ صاحبه الدرهم قوله وجواز

اعطيت اي يجوز ذلك كما يجوز آخذ درهم زيد

قوله ومن كان يعطي حقهن القصايد فالضمير

في حقهن راجع الى القصايد اي من كان يعطي القصايد

حقهن فالقصايد متاخر لفظا لكنها مقدم رتبته

الفاعل ههنا بلا اشكال لان الحصر ههنا في الجزء الاخير

فلو اخر الفاعل انقلب المعنى والاشكال الذي

هو ان الانقلاب انما يلزم اذا قدم الفاعل واما

اذا قدم مع الا فلا انقلاب اذ الحصر انما هو

فيما يلي الا كما عرفت قوله فمن جوابا من قال

من قام فان قلت ان السوال اعني من قام

جملة اسمية ليوافق في كونها جملتين اسميتين

على ما سنذكره في جواب اقام زيد من انه مقدر

بجملة فعلية رعاية للتطابق بين الجواب و

السوال قلت ان من قام جملة اسمية

صورة وفعلية حقيقة اذ تقديره اقام زيد

ام قام بكر وانما عدل الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل

اولى فانها تضمن معنى الاستفهام قطعا
لكونه متعذرا فيقع فيه الابهام
للتطويل ووجب تقديمه لذلك وكان ذلك
لان الاعلى ذات الفاعل صار الجملة الاسمية لتقدم
والفاعل لا يتقدم على الفعل
المسند اليه في الظاهر ففي الجواب رعى
وهو مزلة هذا وما بعده خبرا
المطابقة مع الحقيقة دون الصورة ويؤيد ذلك
مجيء الجواب جملة فعلية في قوله تعالى قل يحييها الذي
وقوله خلقهن العزيز العليم
لجواب من خلق السموات والارض
ليبك يزيد يقال بكيته وبكيت عليه كلاهما
بمعنى ضرع الرجل اي خضع وذل والضارع
الضعيف النحيف
وهو الذي لا يأتي المكروه الا بغير وسيلة
هو الذي يسأل بين للقرابة بينهما
مما تطيح الطوائح اي من اجل اهلاك المهلكات

انما ان يتعلق بقوله مختبط اي يسأل بين
القرابة لاجل اهلاك المهلكات عاله او بقوله
وليبك اي البكاء لاجل اهلاك المهلكات مع
بزيد قوله الطوائح جمع مطيحة طاح اي هلك
واطاحه غيره اي اهلكه وكذلك طوحه يقال طوحته
الطوائح اي قذفته القواذف وهي التي ترمي
الشخص في المهلكات فعن كل موضع له
مفترا اي في كل موضع للفعل فيه اي في ذلك
للوضع مفترا واما وجب حذف
هذا لازم في هذا الوضع ونظائره لان الابهام
في المفسر انما نشأ من حذفه واما المفسر
الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز

بينه وبين للفسر كقولك جاني رجل زيد اي
اي نعم قام زيد اي لم يعتد في الجواب
الجملة الاسمية بان يقال تقديره نعم زيد قام بل
قدر الفعلية ليكون الجواب مطابقا للسوال
في كونهما جملتين فعليتين قوله واذا
تنازع الفعلان الى آخره واتما صرح بالفعلين
بناء على ان الفعل اصل في العمل واكتفى على اقل
مراتب التنازع بين فعلين عرف حاله فيما عداهما
واشار الى هذين الضربين
يعني ان الكلام بدون قوله مختلفين صحيح تام
الا انه لا يكون فيه اشارة الى ان هذا القسم
الثالث ينقسم الى قسمين ولا يكون فيه

دفع التوهم الذي سيذكره وليس شيء
منهما مما يحتاج اليه في صحة الكلام والحق
ان قوله مختلفين احتراز عما اذا تنازع الفعلان في اسم باعتبار الفاعلية
وفي اسم آخر باعتبار المفعولية نحو ضرب
واسان زيد عمرا فههنا تنازع الفعلان
في الفاعلية وللمفعولية وليس قسما
ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وانما القسم الثالث هو ان يتنا
زعا في اسم واحد فيطلبه احدهما باعتبار
الفاعلية والآخر باعتبار المفعولية فيكونان
مختلفين في اقتضاء ذلك الاسم فقوله
مختلفين مما لا بد منه في صحة الكلام قوله

وافاقتهما الفعلين مختلفين لدفع وهم نشوهم الخ

ويمكن ان يقال الخ وعلى هذا يكون حالا

من الفعلين المقدر في القسمين الاولين

اذ لا يتوهم في الثالث فكان ينبغي ان يتقدم

عليه قوله ضرب ضرب زيد وضربت ضربت

زيدا فزيد في المثال الاول فاعل للمؤكد دون

التاكيد فانه لا يقتضي فاعلا لانه تكرير لمجرد

الفعل الاول وزيد في المثال الثاني مفعول للمؤكد

ايضا دون التاكيد فانه لا يقتضي ههنا مفعولا

لانه تكرير لمجرد الفعل مع الفاعل قوله حتى

لا ينتقض بمثل ضربتي الخ فان ضربت وضربني

وان توافقا في جوهر اللفظ لكنهما مختلفان في العلم

قوله وانما قال في الفاعلية الخ قد توهم

ان الفاعلية تناول الفاعل وما نسب اليه

وان المفعولية تتناول المفعول وما نسب

اليه وقد عرفت ما فيه قوله وانما قال ظاهرا

بعد ما الخ الظاهر ان المراد من تنازع الفعلين

ايهاما واحدا بعدهما بحسب المعنى يتوجهان

اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك

الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل

فح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل الواقع

بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع

كونه متصلا بالثاني لا يجوز ان يكون معمولا

للاول كما لا يخفى سواء كان ضمير غايب او

مخاطب او متكلم وسواء كان ضمير امر فوعا

يقال ضاربني الانا وضاربت الانا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فيكون من باب التنازع لان للعمل والتنازع يجب ان يكون غالبا من العوامل المتنازع وثانيه اعني الضمير كقولك واكرمني زيد عند الكسائي او يكون فيه ثابت عن المتنازع اعني الضمير نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه معمولا وكون الاخر هو العامل ولا يظهر في الانا الذي بعد ضاربت نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ضاربت ملغى وكون اكرمت هو العامل اذ الكل صالح للعمل مثل الاخر

او غيره واذ لا تنازع في الضمير المتصل لم

كما في ضربني واكرمني

يتصور قطع التنازع فيه لا بالحذف ولا بالاضمار

لانتصور القطع بعد التنازع

واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما فنحو قولك

اي في الانا

ماضرب واكرم الا انا ففيه تنازع فعلى مذهب

مثل تقول ماضرب واكرم الا انا وفاعل ماضرب محذوف تقديره الا انا

الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفرا

يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن

لان القطع عندهم بالاضمار والاضمار لا يكون

قطعه اذ لا يتصور الاضمار مع الا ولا بدونه

على الاضمار بدون الا

اي هذا المثال كماضرب واكرم الا انا

اذ فيه للعنى وليس هذا عندهم تنازعا

اذا لم يكن قطع التنازع لم يكن فيه تنازع معتبر عندهم اي لا يكون فيه تنازع

يمكن قطعه بما سوى طريق القطع نحو ماضربت

صفة تنازع

عندهم

واكرمت الا اياك يمكن قطع التنازع فيه

بالحذف الذي هو معتبر عند الكل لكنه يمتنع

مع الا وبدونها كما كتبنا

فيه الاضمار ايضا فلذا ولم يترتب الحكم

ان اعمال الثاني فرع طريق الجبر

قال سيبويه العامل الثاني اولى لانه اقرب

ولان عمل الاول فرع الثاني فجاز ان يلغى

عاقبة الامر لكن لا يضمر لكون الاضمار

لا يعرف

وهو اختلاف الفريقين فان اعمال

اي على ترتيبهم

ايهما اولى قولك زيد ضربني واكرمني مثال

اي البصريين والكوفيين

التقديم نحو ضربني زيد واكرمني مثال التوسط

فعلين

قوله لزم الامر الاول وهو امتناع التنازع

اي التقدم الظاهر

لعدم جواز ان يتقدم الفاعل على الفعل

وفي لزوم الامر الثاني نظر بيانه انه لما

تحقق التنازع في هذه الامثلة امكن ان

فان هذه الامثلة مما يتحقق فيه التنازع لكن لم يترتب الحكم

يعمل كل واحد من الفعلين بدلا عن الاخر

اي في هذه الامثلة

اذ لو لم يمكن لم يكن هناك تنازع قطعا وح

اي حين يمكن كل واحد منهما بدلا عن الاخر

لان ان زيدا في المثال الاول يتعين لان

وهو ضربني زيد واكرمت

يكون فاعلا للاول بل جاز ان يعمل فيه

الثاني فتنصبه على المفعولية ولا يسند الفعل

زيد

الاول الى زيد حقيقة بل الى ضميره ولان ايضا

لانه

يقال ضربني زيد واكرمت

ويكون زيد المفعول اكرمت

وفاعل ضربني ضمير راجع

ولا يخفى ان هذا الكلام مبني على ان الاولى في هذه الامثلة اعمال الاول وليس كذلك بل الاولى اعمال الثاني لان الاول فرع الثاني والاصل في الفرع ان يعمل بعمل اصله وهو الظاهر من كلام المصنف حيث قال ولان ايضا يقال ضربني زيد واكرمت فجعل اعمال الثاني علة لعدم اعمال الاول وهو ظاهر في ان الاولى اعمال الثاني وقد صرح بعضهم بان الاولى اعمال الثاني وفي جعل المصنف التنازع في هذه الامثلة مما يتحقق فيه التنازع نظر لان الاضمار على شريطة التفسير لا يجوز الا في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما على ما عرف في موضعه فلا يجوز ان يقال ضربني وضربت زيدا على ان زيدا مفعول ضربت والضمير في ضربني مفسر له لان شرط المفسر ان يكون مذكورا بعد ما اضمر المفسر له وهذا الشرط مفقود في هذا المثال لان المفسر وهو زيد لم يذكر بعد ما اضمر المفسر له وهو الضمير في ضربني وقد يجاب عن هذا بان الضمير في ضربني ليس ضمير الشان حتى يشترط فيه ما ذكر بل هو ضمير مبهم يفسره ما بعده وهو زيد وهذا القدر يكفي في جواز الاضمار في باب التنازع وان لم يكن المفسر مذكورا بعد ما اضمر المفسر له كما في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما وقد يجاب ايضا بان الاضمار في باب التنازع وان لم يكن على شريطة التفسير لكنه يكون على شريطة التفسير في بعض الصور كما في هذا المثال فان المفسر وهو زيد مذكور بعد ما اضمر المفسر له وهو الضمير في ضربني وهذا القدر يكفي في جواز الاضمار في باب التنازع وان لم يكن المفسر مذكورا بعد ما اضمر المفسر له كما في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما وقد يجاب ايضا بان الاضمار في باب التنازع وان لم يكن على شريطة التفسير لكنه يكون على شريطة التفسير في بعض الصور كما في هذا المثال فان المفسر وهو زيد مذكور بعد ما اضمر المفسر له وهو الضمير في ضربني وهذا القدر يكفي في جواز الاضمار في باب التنازع وان لم يكن المفسر مذكورا بعد ما اضمر المفسر له كما في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما

ان زيدا يتعين في المثالين الآخرين

لان يكون معمولا للفعل الاول بل جاز اعمال الثاني

فيه والجواب عن النظر ان اعمال كل واحد جائز

لكن لا خلاف بين الفريقين ههنا بل الاول

هو المختار عند الفريقين وبذا هو المراد

من التعيين لانه لا يجوز اعمال الثاني فتامل

قوله وجاز للفراء فاعل جار في عبارة المتن

مستتر راجع الى اعمال الثاني المفهوم من اقتضاء الاول

الرفع مما ذكره الشارح هو حاصل المعنى

قوله ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع

او النصب نحو ضربني واكرمني زيد واكرمت

وضربت زيدا فان زيدا في الاول فاعلهما وفي

واعمل الاول دون الثاني نحو ضربني واكرمت زيد جاز

ويضمر المفعول في الثاني مالم يلزم اضمار قبل الذكر رتبة

عند الفراء هذه النسخة التي غير اليها النسخة

الاولى هي الصحيحة لاشتمالها على تفصيل

مذهب الفراء فانه ان اقتضى الفعلان الرفع

فعنده يعمل الفعلان معا في ذلك الفاعل ويكون

رفع الواحد مستندا الى العاملين جميعا ولا استحالة

فيه لان العامل باعث لا موثر وكذلك ان اقتضى

الفعلان النصب يعمل فعلان معا لما عرفت

فقطع التنازع عنده هاتين الصورتين باعمال

الفعلين معا وان اقتضى الاول النصب والثاني

الرفع واعمل الثاني جاز عنده ان يحذف للمفعول

من الاول ولا يضمر فلا محذور وان اقتضى الاول
وهو حذف الفاعل او الاضمار قبل الذكر
الرفع والثاني النصب فان اعمل الاول جاز عنده
نحو ضربني واكرمت زيدا
ويضمر للمفعول في الثاني فلا يلزم حذف الفعل ولا
بل يلزم لفظا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اعمل الثاني
لم يجز عنده لانه يلزم احد المحذورين قوله وكمتا
بالنصب عطف على المنصوب مما سبق و
الكمت جمع اكمت وهو غير مستعمل اكتفاء بكميت وهو
تصغير ترخيم والكميت حالونه بين الحمرة والسواد
والمدمات هي التي لونها لون الدم لشدة حمرته
والمتن لحمة الظهر قوله واعمل استغوث
كوشته باره
دون جري ففاعل جري ضمير مستتر عند الجمهور
ومحذوف عند الكسائي قوله لانه لا يجوز حذف

جمعوا كميتا على اكمت بضم الكاف وسكون
الميم قال ابن السكيت ان كان في الاصل
فعل كقولهم فرس كميت فصار كمت فصعب
فعال كصعب

ويجوز ان يكون الزوائد في صعفوق
لان التركيب يحتمل ذلك كما في صعفوق
لم يجز حذف الفاعل لما فيه من
حذف بعض الكلمة بلا دليل يدل عليه
ولا يجوز الاكتفاء بدلالة الصوت
حميد عن ابن عباس قرئ بالقراءتين

احد مفعولي الخ حذفه جائز لكنه قليل وانما للمتنع
هو الاقتصار على احد المفعولين بان يكون الآخر
نسيا منسيا اذ يلزم ح انتفاء احد طرفي النسبة
وهو باطل ضرورة قوله نحو حسبني وحسبت
زيدا منطلقا اياه لا يخفى ان هذا الاضمار يجري مجرى
التعيين اذ لا يظهر انه راجع الى ماذا قوله حسبني
يعني لم يعلم المرجوع اليه
وحسبت زيدا الخ اعلم ان ههنا شاذ عين احدهما
في زيد وهو من جزئيات ما ذكره فلذلك لم يتعرض قوله
مع انه يلزم منه حذف للمفعول الخ المسلي الآمع ان
الحذف خلاف المختار كما عرفت قوله لصار ذلك
للمثبت منفيا كقولك لو جيني لاكرمتك فان
لانهما لم يقعا
المجيء والاكرام منفيان بحسب المعنى قوله

لصار ذلك المنفي مثبتا كقولك لو شتمني لم
اضربك فان الضرب والشتم مثبتان بحسب المعنى
قوله فيكون منفيا بعد دخول لو عليه وكذلك
كفا مثبت لفظا وقد وقع جواب لو فيكون منفيا
بحسب المعنى كانه قال لا اسعى لادنى معيشة ولا
اى الناعم
يكون يكفى قليل من المال قوله فاذا يلزم ان يكون
طالبا لقليل من المال الى آخر هذا الكلام مبنى على ان الواو
فى ولم اطلب للعطف وهو ظاهر وقد يتوهم
على كفا
ان الواو للحال وذو الحال هو الضمير المنصوب
فى كفا والمعنى كفانى قليل المال حال كونه غير طالب
من
لقليل من المال ولا منافاة بين ان يكون قليل من
المال لهيا كافيا له وبين ان يكون هو غير طالب

ايّاه وليس بشئ لان كفان مترتب على السعى لادنى
مرتب
هذا التوهم لانه ذيوله
معيشة وهذا السعى ليس هو غير طالب لقليل
اى ملزوم له والطلب لازم
من المال او مستلزم له فكيف يكون الكفاية المرتبة
لان لم اطلب حال منه وهى قيد
على هذا السعى مقيدة بعدم الطلب ومقارنا له
لان المقارن للفاعل
فتامل قوله لانه لما ذكر تعريف الفاعل الخ
واما الذين ذكروا تعريف الفاعل ولم يذكروا
فيه قيدا على جهة قيام به مفعول ولم يسم فاعله
عندهم داخل فى حد الفاعل وقسم منه وهو مذهب
قدماء اهل البصرة وتبعهم صاحب المفصل وغيره
قوله فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا الخ
ماذكره منقوض بقولنا اعجبنى ضرب زيد عمرا
فان الضرب فاعل اعجبنى ومسند الى الفاعل الذى

وفيه ان الكفاية المرتبة على هذا السعى
منفية لان السعى لادنى معيشة منفى
لدخول لو عليه تكليف لا يجوز ان
يكون عدم الكفاية المرتبة على الطلب
السعى مقيدة بعدم الطلب وحاصل
حاصل جيدا ويظن ان وجه التامل
هذا ان افعال الى آخر الخ
وكذا نظر الى الظاهر لان الخ قال
بين من غير النظر الى الخ قال

وقال ابن يعيش فى شرح المفصل
ان ابن الفعل للمفعول لم يكن
الغرض الاخبار عن الفاعل والمفعول
الغرض بيان من وقع به الفعل
فصار الفاعل انسا ومستغنى
الفعل للمفعول وارتفع وتم
الكلام به من غير توقف ما سواه

هو زيد وانما الذي لا يجوز هو ان يكون شئ واحد
مسندا ومسندا اليه بالقياس الى امر واحد
فالاولى ان يقال لما لم يجز الاقتصار على احد مفعولي
باب علمت تعين للمفعول الاول لقيامه
مقام الفاعل لانهم كرهوا ان يقع للمفعول الثاني
الذي هو مسند مقام الفاعل الذي هو مسند اليه
مع وجود للمفعول الاول الذي هو مسند اليه
قوله لان النصب هو للشعر بالعلية وذلك
لان النصب بتقدير اللام الدالة على التعليل
فاذا زال لم يبق اشعارا بالعلية وح يفوت
حقيقة للمفعول له قوله تعين للمفعول به
لان يقوم الخ وقد نقل عن سيبويه انه اذا كان

غير للمفعول به اهم في الكلام كان اولى باقامته مقام
الفاعل مثلا اذا كان المقصود الاصلي وقوع
الضرب امام الامير اقيم ظرف للمكان مقام الفاعل
مع وجود للمفعول به وكذلك الحال في غير ومنه قول
الشاعر ولو ولدت فقيهة جرو كلب لسب
بذلك الجرو الكلابا قوله باء زائدة على مدلول
الفعل من صفة او غيرها مما يدل على معنى زائد مدلول
الفعل كقولك ضرب ضربات او ضربتان او ضربة او
ضرب ذلك الضرب واما قولك ضرب ضرب فليس
فيه فائدة زائدة على مدلول الفعل فلا يجوز قوله
وانت مخير في ذهب بزيد الى الظاهر ان بزيد في
هذا المثال مفعول به حقيقة لانه عدى اليه الفعل

بالباء ومعنى ذهبت به اذ ذهبته اى جعلته ذاهبا

وان كان بينهما فرق دقيق فالاولى ان يمثل بقولك

مررت بزيد الى قولك مرورا شديدا قوله اى من

المرفوعات للمبتدا والخبر الخ واما قوله سابقا

فمنه الفاعل اى فمن المرفوع او مما اشتمل على علم

الفاعلية واما لم يصدر ذكر مفعول حالم يسم

فاعله بشئ لشدة ارتباطه بالفاعل حتى عده

بعضهم فاعلا وصدر المبتدا والخبر بقوله

ومنهما لانهما ملتحقان بالفاعل الذى هو اصل فى

استحقاق الرفع عند اكثر النحاة ولم يصدر

ما ذكره بعد المبتدا والخبر من المرفوعات بشئ ايم

لكونه راجعا الى المبتدا او الى الخبر لحسب اصلها

فتامل قوله او ما فى معنى الاسم اى فى تاويل

الاسم فكانه قيل عندى قيامك قوله اى تسمع

بالمعيدى ولما حذف كلة ان للتخفيف عاد الفعل

الى رفعه وقد يقال لا حاجة الى اعتبار ان وحذفها

بل الفعل وحده يقام مقام المصدر الا انه قد ورد

فى المثل هكذا ان تسمع الخ والمعيدى تصغير

معدى اى منسوب الى معد وهو ابو قبيلة من

العرب وانما خففت استثقالا للتشديدين

مع ياء التصغير قوله المجردة الى هذا التجرد اما

حقيقى كما فى زيد قايم او حكمى كما فى بحسبك زيد

وهل من خالق غير الله قوله عن العوامل اللفظية

التماعية والقياسية قوله وهى الاسماء غير

للركبة مع غيرها الخ وقد عرفت ان هذه الاسماء مبنية
اى تعريف المعهد
على السكون عند المصنف كما تقول على سبيل التعداد زيد
بكر عمرو خالد الى غير ذلك فقوله فلو لم يقل او الصفة
الواقعة خبر الخ لما كان للمبتدا على قسمين احدهما
مسند اليه وله خبر مسند الى ذلك المبتدا او الذى
كردكه كيراوى
هو صفة كاسم الفاعل واسم المفعول المستجمعين
اى ان يكون قبلها الف الاستفهام او حرف النفى ويكونان رافعين لظاهر الخ
للشرائط المذكورة وتلك الصفة ليست مسندا
البتة بل هى مسندة الى فاعل هو قائم مقام خبر المبتدا
اى ساد مسد الخبر
وجب عليه تعريف المبتدا بحيث يتناول القسمين
اى الذى يلفظ او اى او الصفة
معا فلذلك اورد التردد الشامل لهما قوله
لو قال بعد حرف الاستفهام او الكائنة ذكر الف
الاستفهام لانها الاصل فى باب الاسم استفهام

وما عداها ملحق بها وليس الحال فى حرف النفى
كذلك اذ ليس لنا حرف هو الاصل فى النفى وما عداه
محمول عليه قوله ان الحذف يشكل الخ والجواب
ان زيدا وان وقع موخرا فى اللفظ لكنه مقدم رتبة
لكونه مبتدا وحرف الاستفهام لا يكون داخلا
على الصفة حقيقة فلا اشكال قوله مع انه مبتدا الخ
مخلف
كون اسماء الافعال مبتدا محكوما عليه كما ذكر المص
اى فى باب اسماء الافعال
هناك فى شرحه ومقصوده ههنا تحديد المبتدا
الذى هو متفق فيه قوله ولم يقل الاسم المجرد الخ
اى اذا كان الامر كذلك
قد يقال كلام المص فى قسم الاسم فالمجرد صفة للاسم
اى عدم كون حد الخبر متناولا للجملة
المقدر فلا يكون حد الخبر متناولا للجملة ولذلك قال
وقد يكون الخبر جملة قوله ويمكن ان يجاب عن الاول الخ

اعترض فى مقام التعريف لا يجوز
اقول الا ان يقال الترديد بمعنى
التنويع

هذا اذا لم يكن الباء بمعنى
الى والا فلا يتصور الحكم بعلى
القصر اه منه
الفعل اه هادى مد ظله العالى

لو قصد بهذا المعنى لقال المسند اليه اى المبتدا
وهو المراد بالمسند للمسند الى المبتدا
وح لفظ به يقع لغوا فالصواب ان يجاب بتقدير
اى حين التقدير هكذا
الاسم كما ذكرناه قوله وحق المحكوم عليه ان
يكون مقدما على المحكوم به وذلك لان المحكوم
وحق المحكوم به صفة له وحق الذات فى الذهن كر ان
يقدم على الصفة ليكون ذكر الالفاظ على وفق ترتب
للمعانى هذا فان قيل الفاعل محكوم عليه وليس من حقه
ان يكون مقدما على فعله مقدما على فعله قلنا قد
عرض ههنا مانع عن ذلك وهو كون الفعل عاملا
فى الفاعل ومن حق العامل ان يتقدم على معموله قوله
اعلم ان حق المبتدا ان يكون معرفة الخ لا خلاف
فى ان الفاعل يجوز ان يكون نكرة مع انه محكوم عليه

لان المكان مقدم على الالفاظ فلا كان
للمكان على ذلك الترتيب يلزم ان
يكون الالفاظ كذلك اه مرتضى

ومما ينتقض بالمفعول الخ اقول
ان يقال وذلك المانع قد يعرض للفاعل
الالتباس اه ولان الفاعل كالجزء
من الفعل اه منه زيد عن على

واجاب الاستاذ بانه قال وحق
الفاعل وليس لحق بعض الواجب اه

وبما يلزم ان يكون حق المبتدا
وخلافه كلها واحدا منهما ان يجوز
حذفهما وقد اخذ اعلم صاحبه عند
فى جعل احدهما عاملا عن الآخر اه

وما ذكر من ان حق يختص بتقديم الفعل عليه ليس بشئ
لان اختصاصه بالفعل انما يحصل بعد جعله محكوما عليه
بانتساب الفعل اليه فكيف يتصور اختصاصه للحق
يتعلق بصحيح اه يتعلق بقوله اختصاص
لكونه محكوما عليه بما يتاخر عن كونه محكوما عليه
فالصواب ان الحكم على ما يكون معرفة اكثر استعمالا او
افيد وان النكرة يجوز ان يجعل مبتدا اذا كان فى
روشن كرده
الاخبار عنها فائدة كقولك كوكب ابيض الساعة
قوله بحصول احدهما فى الدار الخ فكانه قيل الحاصل فى
الدار رجل او امرأة قوله ما احد خير منك الخ هذا المثال
على مذهب بنى تميم اعنى ان لا تعمل كلمة ما عمل ليس قوله
وهو بتقديم المحكم عليه بط فالصواب اعتبار الصفة
اى شرعظيم

لان التخصيص اذا كان بسبب تقديم
المحكم يكون الحكم على غير المختص معدودة
لان التخصيص لا يحصل الا بالحكم على ما ليس
الحكم وقد تقدم ان الالفاظ ما كرة
بمختص كما تقدم فى بحث اللفظ
ابن الدهان وهو ان جواز حصول
تلك المبتدا مبنى على حصول
الفائدة فاذا حصلت الفائدة
فاخره عن النكرة شبت نحو رجل
على الباب وعلى السطح اه
الاطول
فكانه قال اعلم ان مختص
كذا بطلب منك تعيين باب رجل
ام امراة اه منه زيد على لطفه

قوله وتخصص المبتدأ النكرة بالحكم المتقدم عليه الظاهر ان

اعتبار التقديم لدفع الالتباس بالصفة لا لتصحيح الابتداء

بالنكرة كما في الفاعل فانه يظن باديء ذي بدء انه صفة ثم يتبين خطأه

قوله ولهذا لم يجز قائم رجل الخ قيل ذلك للاتساع في الظروف

اي جواز في الدار رجل وعدم الجواز قائم رجل

وايضا في قائم رجل يلزم الالتباس قائم بالمبتدأ اي على قول

من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا التباس

لان الجار والمجرور لا يصلح ان يكون مبتدأ قوله

لان الفائدة يحصل بالمفرد فلا حاجة الى الجملة

اعلم ان خبر المبتدأ يكون مفردا وهذا هو الاصل في خبر المبتدأ

قوله والمراد بالمفرد الخ يعني ان المفرد ههنا في مقابلة الجملة

وهي ما اشتمل على نسبة اسنادية اصلية لا في مقابلة المركب

مطلقا فنحو حيوان ناطق خبر مفرد ولا في مقابلة المضاف فنحو غلام

زيد خبر مفرد لا في مقابلة التثنية والجمع فنحو عندان ضاربون خبر مفرد قوله

عرّ اسم الفاعل والمفعول للسندين الى الفاعل والمفعول

عالم اسم فاعل سواء كان ضمير استتر نحو زيد ضارب او

بارزا عند الشرائط المعتبرة في البروز او مظهرا نحو زيد

ضارب غلامه او مضروب غلامه فان الخبر في الجميع هذه

الصور مفرد لاجمل كما حقق في الكتب المطولة قوله

وقد يكون جملة خبرية الخ لان الجملة يفيد احكاما مثل

ما يفيده المفرد قوله لان الجملة الشرطية فعلية بالحقيقة

فالجزء الاول منها فعلية مطلقا واما الجزء الثاني فقد

يكون فعلية وقد يكون اسمية ايضا قوله نحو اللهم

في نعم الرجل زيد الخ هذا اذا جعلا زيد في المثالين مبتدأ

وما قبله خبره قوله ليلا ينتقض بالخبر للجملة الخ

وكذا بمثل قولك لا اله الا الله قوله

لان المبتدأ

وما وقع ظرفا فظن سواء كان ظرف مكان او ظرف
زمان نحو القتال يوم الجمعة او في يوم الجمعة وكذلك
الجار والمجرور وان لم يكن راجعا الى احدهما نحو البر
الكر تستين قوله ان ذلك المقدر هو العامل في
الظرف وفي الحقيقة هو امر فوعان بذلك الفعل المقدر
او شبهه قوله كالاستفهام والشرط والتعجب
ومن ذلك ان يكون للمبتدا ضمير الشان او ما هو في
معناه نحو كلا ما سمعت لا اله الا الله قوله نحو من ابوك
اي اي شخص ابوك وقيل ابوك مبتدا لانه معرفة
قوله ولانه مغير اتى ولان ما له صدر الكلام وهو
الاشياء المذكورة قوله وفيه نظر ايضا لان حق اللام
ان يدخل المبتدا دون الخبر الا في باب ان لضرورة

هناك فيكون دخول اللام ههنا في الخبر شاذا قوله
لو قال فعلا مفردا الخ وقد يقال يتبدر على اعتماد هذا
القيد بايراد المثال من المفرد قوله ليلا يتكل بمثل
الزيدان قاما والجواب ان التقديم ههنا واجب
ايضا ليلا يلتبس المبتدا بالبدل او بالفاعل على
قول من يجوز ذلك كون اللائق والواو حرفا دالا على
تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند قوله
لجواز ان يقال على الله عبده متوكل الخ انه متعلق
الخبر ضميرا للمبتدا قوله كالمثال الذي ذكره الخ
ففي المثال المذكور قام الظرف في الظهر مقام الخبر
لان الظرف معمول يتعلق بالعامل المحذوف
الحقيقي فيصدق عليه انه متعلق بالخبر وانه خبر
هو الواجب تقديمه على المبتدا ما هو خبره

اطلاق في بعض النسخ
على الخبر الخ
للمتعلق

بحسب الظاهر اعني الظرف قوله ويمكن ان يجاب
اي اعني بقوله ما هو خبره بحسب الظاهر الخ
عن النظر بانه اراد بالخبر الخبر اللفظي وهو الجار والمجرور
واراد بالمتعلق المجرور لكنه يلزم اطلاق المتعلق
على الجزء قوله ما الذي ياتيني له درهم والذي ان
يكون معنى اكرمه له درهم الخ فلا يجوز دخول الفاء في
هذين المثالين وان فرض جوازهما بدون الفاء
بين
قوله وذلك لان الشرط والجزاء الخ لانهما اي ليت ولعل
يقتضيان صدر الكلام فلا يجامعان ما في معنى الشرط
لانه ايضا مقتضى لذلك فيودي الى التناقض
اي تدافع

واعلم ان بعضهم الف ان للفتوحة ولكن
ليت ولعل
بهما الخ اما خبر جواز عدم لحاقها اي عدم لحاق
ان ولكن فلانهما ليستا للانشاء كليت ولعل

واما خبر منع عدم لحاقهما فلان للمبتدإ يدخولهما
بل جواز الى الخ بلغت ولعل
زال عن صدر الكلام فزال ما شابهه مع الشرط الذي صدر
لان الشرط ح
فلا يجوز دخول الفاء على خبره
الكلام فاذا زالت الصدرية زالت المشابهة قوله

مثل قولك خرجت فاذا السبع ومثل قولك زيد في جواب

من عندك اي زيد عندي قوله واقف او مفاجئ الخ

فان قصد انه نائم مثلا فلا بد من ذكره لان للمفاجاة
اي على انه نائم بعين الخبر الخاص
لا يدل عليه قوله بعد لولا الامتناعية احتراز عن لولا
التحضيضية فانها تدخل على الفعل لا على المبتدإ قوله
اي على ان الاول موجود
لامتناع الثاني لوجود الاول فيدل على وجود الاول
يعني ان الخبر خاص هنا فيجب ذكره لان لولا لا يدل عليه
كقول الشافعي رض الخ ومثله قولك لولا زيد عندنا لهلك
خطاب لعائشة
وقوله عليه السلام لولا قومك حديث عهدهم بكفر لا
متعلق بحديث
بمعنى ايام الجاهلية اي لو لا بعدهم عن الكفر لاسست
سسست البيت على قواعد ابراهيم قوله وهو مذهب

لان لعل التحضيضية انما تدخل على الفعل او المبتدإ
على تقدير الفعل في الماضي والزمان
على تقدير الفعل على الاصالة
مخصوص بالفعل جزما وعدما
وجاز ان يكون خبره محذوفا
معمولا لله وجاز ان يكون خبره محذوفا
مبتدا وحديث خبره والجملة
قولك الخ اشارة الى علة ما

فيه قوة اختصاص باحدهما حتى يمكن ورود العمل فيه

للمنصوبات قوله اولانه في المعنى عبارة عن مايعني

المراد ان الضمير راجع الى المنصوبات واغا ذكر لان

المعنى للمنصوبات عبارة بحسب المعنى عن ماذكر قوله

الشامل وهو مذكر لفظا وكل ضمير وقع بين مذكر ومؤنث

بما عبارتان عن شئ واحد فانه يجوز تذكيره وتانيثه

فمنه المفعول المطلق اى فمن المنصوبات او

مما اشتمل على علم المفعولية قوله لانه فعل الفاعل

فيكون مفعولا مطلق لانه عبارة عن الاثر

بالحقيقة ح الفعل بفتح الفاء مصدر فعل يفعل

والفعل بكسر الفاء هو الاثر المترتب على المعنى المصدري

الذى هو التاثير قوله هو الضرب فقط ح اراد به

بالضرب الذى هو مفعول مطلق الاثر المترتب على المعنى

المصدري الذى هو التاثير فلفظ الضرب مثلا يطلق

على التاثير المخصوص وعلى اثره المترتب عليه

لتقارب هذين المعنيين قد لا يفرق بينهما

ويقال مفعول المطلق هو المصدر بناء على ان تعطفي

لفظهما واحد وكذا الحال في سائر المصادر فانها يطلق

على الافعال المصدرية وعلى آثارها المترتبة عليها فاذا

قلت فعلت فعلا ففعلت للمعنى المصدري و

فعلا هو الاثر المرتب على ذلك المعنى فيكون مفعولا

مطلقا واذا قلت فعلت فعلا كان فعلا مفعولا به

في الظاهر فتامل قوله خلق الله العالم ح اذا قلت

خلق الله خلقا واردت به معنى قولنا اوجد خلقا

اوجدني كان مفعولا مطلقا واذا جعلت خلقا بمعنى

بمعنى مخلوقا كان مفعولا به ومعنى كلامك اوح
به يعنى افريد الذى عزم شأنه ان يكون
افريد خداى افريده را وعزم هذا يعلم ان العالم
لانه معنى مخلوق
خلق الله العالم ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا به
لانه معنى مخلوق
ولا يدخل فيه مثل ويحه وويله فانهما منصوبان
بفعل ليس مشتقا منهما اذ لا يستعمل واح وواس
بل بفعل بمعناهما مثل هلك واهلك الله وبح كلمة رحمة
عند البعض
وويل كلمة عذاب يقال بحا لزيد وويلا لزيد فر
فعهما على الابتداء ولك ان تقول ويحا لزيد وويلا
لزيد فنصبهما باضمار فعل كانك قلت الزمه الله
ويحا وويلا ونحو ذلك ولك ان تقول ويحك ووي
زيد وويلك زيد بالاضافة باضمار فعل قوله ضربته
سوطا وضربته ضرب الامير فاصل الاول ضربته

فانهما منصوبان بفعل ليس
مشتقا منهما اذ لا يستعمل
واح وواس بل بفعل بمعناهما
مثل هلك الله واهلك الله اه

بسوط والثانى ضربة مثل ضرب الامير وقبل السوط يطلق
وهو كونه مفعولا مطلقا مجازا اه
على الآلة المخصوصة وعلى الضرب بتلك الآلة فيقال ساطه اه
فلا يكون كونه مفعولا مطلقا مجازا اه
يسوطه سوطا وعلى هذا يكون سوطا موافقا لذلك الفعل
وهو ضرب لان سوطا ضرب مع زيادة اه
فى المعنى وهو ذكر بيانا الخ اى ذكر ذلك الاسم بيانا
اى ابرز وذكر بيانا له اه
للفعل المذكور وح يخرج كراهتى فى المثال المذكور عن
الحد اذ لم يقصد بكراهتى بيانا للفعل المذكور بل قصد ذكر
ما وقع عليه الفعل المذكور فيكون مفعولا به ويمكن دفع النقض
ان يقال المعنى اه
بلا حاجة الى زيادة ما ذكره وهو المراد فما فعله فاعل فعل
مذكور باعتبار ذلك الفعل اى يكون اثرا لذلك الفعل
ولا شك ان كراهتى ليس اثرا لكراهة المذكور بل هو اثر
وليس كراهة الاول
الفعل آخر وقع عليه هذا الفعل وان قصد بكراهتى يكون
اثرا لهذا الفعل يكون مفعولا مطلقا ويظهر الفرق مما قلنا

لكنه بمعنى فعلت ضربة
سوطا فى ضرب كما قلنا اه

كراهت داشتم كراهت داشتن خودرا وقوله كراهة
داشتم كراهة داشتن خود قوله فاذا اجتمع المثلان امكن
التثنية بل وجب التثنية ليفهم ما هو المقصود وكذا الحال
في الجمع على قياس ما ذكره في النوع قوله او تقول انه واجب الحذف
هذا القول ليس بشيء اذ لا نزاع لاحد في استعمال مثل حمدت الله
حمدا وشكرت الله شكرا قوله فانه ليس من هذا القبيل
نحو ما زيد سيرا بل فانه لا يجب الحذف هنا بل يجوز ان يقال
ما زيد يسير سيرا قوله نحو زيد سيرا بل لا يجب الحذف هنا ايضا
بل تجوز زيد يسير سيرا قوله لان فعله مذكور اي فعل الناصب
قوله يكون مفعولا مطلقا خبر بل الصواب ان يقال يكون
المصدر خبرا عن ذلك الاسم فان قولنا سيرا شديدا في المثال
لانه ليس الفعل اللفظ والاثر او ليس منويا
المذكور ليس مفعولا مطلقا وان كان صالحا لان يكون مفعولا

مطلقا في مثال آخر كقولك سرت سيرا شديدا قوله بعد النفي
وهو ما في كلمة ما قوله ليس بخبر عنه اي لا بصيغة لان
يكون خبرا عنه بحسب الظاهر بل بتاويل بعيد قوله وما انت
تسير الا سيرا الخ ان يقال ما كنت الا تسير سيرا قوله
يوافق اصل المثال وهو ما انت الا سيرا فكون الا بعد المبتدا
عن ان يقع لا اثر مضمون جملة بل المراد بالاثر هو الفائدة
قوله سفرا قريبا او بعيدا بل فان قريبا او بعيدا تفصيل
لمضمون الفعل وحال بلا اعتبار انتسابه الى الفاعل
فهو تفصيل مضمون مفرد وفي المثال الثاني لوحظ انتساب
الى الفاعل حيث قيل سفره القريب او سفره البعيد
فيكون تفصيلا لمضمون الجملة قوله لا اثر مضمون جملة
متقدمة الى الفائدة مضمون الجملة المتقدمة قوله هو الذي
هذا تفسير لقوله بمنع المفعول المطلق
يقع للمفعول المطلق فيه للتشبيه اي المصدر الذي

يصلح في الحكم ان يجعل مفعولا مطلقا وانما قلنا في الجملة اذ

لا يتمام يصلح لذلك في الموضع المذكور سوف يظهر وبعض

المحترزات قوله زيد صوت صوت حسن فقوله صوت حسن

بدل من قوله صوت كما هو الظاهر ويحتمل التاكيد اللفظي

نظرا الى الجزء الاول ان جوز في غير المسند حذف النكرات ويحتمل

النعت نظرا الى الجزء الثاني وان نصب كان مفعولا مطلقا

للمصدر المذكور او الفعل المقدر اي يصوت صوتا

حسنا قوله علاجا آه العلاج عاير اول مع الافعال

بالآلات الظاهرة من الجوارح والمقصود ان يكون

الاداء الاعلى الحدوث قوله علم علم الفقهاء آه فان العلم

والتهدد الآن على امرين مستمرين فلا يصلح تقدير

الفعل فرفعان على البدلية قوله ولهذا يلزم النصب آه

اي ولان المعتبر ان يكون علاجا يصح النصب في الامثلة

المذكورة ووجب في هذا المثال لان المقصود الحدوث

وهو زيد ضرب ضرب المقتول للمتدعي تقدير الفعل اي يضرب ضرب الامير قوله

فاذا ضرب صوت حمار اي رفع صوت حمار احتمل

ان يكون مبتدا آخر وترك فيه العاطف وان يكون

بدلا غلط لكنه مستبعد في كلام الفصحاء وان نصب

كان مفعولا مطلقا اي يصوت صوت حمار قوله

وانما وجب اشتمال آه اي اشتمال المذكور المتقدم وهو

الجملة قوله وقع للتشبيه بعد جملة سمي قوله فاذا الصوت

فلا مدخل في ذلك لقوله مررت بل هو لارتباط المعنى

قوله فاذا الصوت صفات الشيء وصوت بمعنى واحد قوله

ضربت ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده وهو

مغزاه [illegible] مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف
بثبوت الالف مضمون الجملة لانه مصدر مضاف الى المبتدأ على ما قبل اه
آه فان قلت مضمون الجملة ثبوت الالف عليه ومفهوم
لانه اعم ان يكون الفا او قل او اكثر اه
الاعتراف مطلق قلت هذا المطلق مندرج في ذلك
المقيد فهو ايضا مضمون الجملة قوله ليس عبارة عنه
فمعناه اي فمعنى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة آه
قوله فان احتملت بشكل ضابطة القسم الثاني آه اذ
لا يجب فيه حذف الفعل الناصب قوله لبيك آه وفي
الصحاح ألبّ بالمكان اذا اقام به ولزم قال الخليل
لبّ لغة فيه وقال الفراء ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك
ونصب على المصدر كقولك حمدا لك وكان حقه ان يقال
مغزاه الاشارة اخف من للمثنى اه
لبّا لك وثنّي على معنى التاكيد اي البابا لك بعد الباب
هذا معنى لبيك في الاصل لكنه في الاصل ابابا كما كتبنا اه
واقام بعد اقامة قوله سعديك آه الاسعاد الاعانة

والمساعدة للمعاونة وقولهم سعديك اي اسعادا لك بعد
اسعاد قوله والمراد بوقوع الفعل اي ليس المراد
من الوقوع هو الوقوع الحسني كما في ضربت زيدا
لعدم جوابه في شكرت الله شكرا بل المراد الوقوع
للمعنوي وهو تعلقه بشيء والمراد تعلقه بشيء غير الفاعل
كما سنذكره لان تعلق الفعل بالفاعل يسمى تعلقا قياما
لا تعلقا ووقوع قوله وهذا معلوم مما مر في سياق
والاولى ان يقال في المنصوبات
الكلام لان سياق الكلام في المفعولات قوله
ويمكن ان يجاب آه والاول ان يقال في الجواب
ان المراد من قوله ما وقع هو ما ذكر لذلك اي لوقوع
الفعل عليه لا لانه وقع فعل الفاعل قوله ولا يمكن
ان يحمل على انتهوا عن خيرا لكم ثم حذف للعلم

اي كون المراد تعلق الفعل
موقوف على تعلق بشيء
غير الفاعل اه

وهو زيدا ضربته
وزيدا في المثال المذكور انما
لانه ذكر ليحكم عليه اه

واو صل الفعل كما فى استغفر الله ذنبا اى من ذنب قوله

اى اتيت مكانا وقيل معناه اتيت اهلا اى اقارب

لا اجانب ووطيت سهلا لا حزنا وفى الصحاح وقولهم

مرحبا واهلا اى اتيت سعة واتيت اهلا فاستانس

ولا تستوحش قوله للمطلوب اقباله شامل لغير المنادى

آه هذا الشمول انما يظهر اذ اجعل اطلب انشاء

للطلب لا اخبارا عنه والا لكان زيد فى هذه العبارة

مجرا عن طلب اقباله لا مطلوبا اقباله وبينهما بون

قوله اطلب زيدا اى اقباله طلب اقباله قوله لفظا

او تقديرا متعلقا بقوله نائب اى نيوب عنه

نيابة لفظية او تقديرية فنصبهما على المصدرية

ويمكن ان يجعل حالا اى طلب اقباله بحرف كذا الخ

كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا فلعله اظهر

وفى بعض النسخ بعد قوله واقيم مقامه وليس ل على

الان آه فان وكن الفعل يوهم الاخبار بناء على اصله

قوله لان اصل يا زيد ادعو زيدا لفظ ادعو معنى

انشاء وان فى الاصل اخبارا قوله وليس مثل هذا و

ما يشاكله كذلك آه بل هو قبل النداء مبنى فيبقى

بعد النداء على البناء الذى كان عليه قبله قوله

ومعرفة فان حرف النداء مع قصد التعيين آلة

التعريف فان قيل فعلى هذا يلزم فى يا زيد تعريفان

قلت لا استحالة فى ذلك انما الممتنع اجتماع الكثير

التعريف وقد يجاب ايضا بان زيدا ينكر اولا

ثم ينادى ويعرف ويشكل هذا الجواب فى مثل يا هذا

مفردة او في حكمها اه فان لا اضافة التفظية في حكم
لا انفصال فكانه قيل يا زيد الحسن وجهه لكن اذا وقع
فنادى نى ياحسن الوجه ايكن في حكم المفصول في حكم المضاف
لانها عبارة التشبه اللفظي في المعنى الذي هو اقوى من
تابعه قوله فان التوابع المضافة اه اضافة تفظية
قوله وتلك التوابع التاكيد اه اراد التاكيد
المعنوي فان التاكيد اللفظي هو تكرير اللفظ الاول
بعينه فيكون باقيا على حاله نحو يا زيد زيد قوله ليس برفع
لوقاية المفعول لكان اولى قوله بعوان وكه كل واحد
من المنادى المبني وكه المعرب عارضة اه العبارة
الصحيحة ان يقال وكه كل واحد من المنادى المبني و
لام المعرب عارضة او يقال ان كل واحد من وكه المنادى

المبني وحركة المعرب عارضة فناقل قوله ليتمثل
يا فتى العاقل ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا
هو لاء الكرام اه بتجويز الرفع والنصب في المثالين كما قبل
ظاهر واما في المثالين الاخرين فلا يجوز النصب عند الكل
لما ذكره من قوله والتزموا رفع الرجل لكن عند غيره
يجوز يا هذا الرجل الوجهان بخلاف يا ايها الرجل فانه
متزم الرفع اتفاقا قوله واما ابو عمرو فهو
من يختار النصب في سائر التوابع المذكورة قوله
مثل الحسن اه اما جاز في الحسن اشتراك اللام اذ كان
علما لانه لا مانع هناك لفظيا ولا معنويا من الاشتراك
اما الاول فلان اللام ليس جزءا من هذا العلم و
اما الثاني فلانه لا يفوت بحذف اللام عنه معنى اذ

اذ ليس اللاّ فيه لكنّ حقّ يفوت بفوته قوله النحو والعطف
انّما امتنع حذف اللاّ فيهما لانّه جزء العلم لانّهما صارا
علمين بغلبة الاستعمال مع اللاّ بخلاف الحسن فانّه وصف علمًا
ابتداء فالمانع من انتزاع اللاّ عنها اللفظ وكذلك لا يجوز
انتزاع اللاّ عن مثل الرجل لانّه يفيد فيه تعريفا يفوت
باعتبار انتزاعه فالمانع فيه معنوىّ قوله لما ذكرنا اولا
بعض المخالفة او اقول بيان المخالفة انّ المذكور اوّلا يدلّ على
انّ العلم الذى فيه اللاّ قسمان قسم يجوز فيه انتزاع
اللاّ عنه كالحسن فيختار فيه الرفع وقسم لا يجوز فيه ذلك
كالنجم فيختار فيه النصب ويدلّ ايضا بظاهره على انّ
مثل الرجل يختار فيه الرفع اذ يجوز فيه حذف اللاّ و
امّا المنقول من شرح الكتاب فيدلّ على انّ المختار فى العلم

الذى فيه اللاّ مطلقا هو الرفع واما المختار فى مثل الرجل
هو النصب فيخالف ما فى حكم النجم اذ المختار فيه على المذكور
اوّلا هو النصب وعلى المنقول من الشرح هو الرفع و
ايضا يخالف ما فى حكم الرجل اذ المختار فيه على الاوّل الرفع
وعلى الثانى النصب ويمكن ان يجمع بينهما بانّ يقال
قوله وفرق بينهما بانّ النصب ونصا على يدلّ على
انّ اختيار الرفع انّما هو فى العلم الذى لم يجز اللاّ
فيه جزء الحاكى بخلاف النجم اذ ليس نجم بلا لام علمًا
فيكون المختار فيه النصب لامتناع الانتزاع الملزم للفظىّ
لما ذكرناه هناك ولمّا مثل الرجل فقد عرفت انّ
فيه مانعا معنويّا فيكون ممّا يمتنع انتزاع اللاّ عنه
كالنجم والعطف وهو ينافى ما ذكره اوّلا وما

نقل من شرح الكتاب قوله عطف على قوله للمفردة كانه قيل
للمفردة ترفع وتنصب والمضافة تنصب فهو عطف
الجملة على الجملة فتامل قوله لامتناع ووجود حرف النداء على
عاقبة لام التعريف اما اذا عرى عن اللام فانه يقع منادى
ويكون منصوبا نحو يا حسن الوجه لكونه مشابها في الصورة
للمضاف لحقيقي ولم يعتبر هذه المشابهة حال وقوعه
تابعا للمنادى بل جعل في حكم المفرد وجوز فيه الوجهان
لان التابع اقل قوة من المتبوع قوله يا عبد الله اخاك اه
قد مر ان المضاف الى ضمير المخاطب لا يجوز ان يقع منادى
فكذا لا يجوز وقوعه بدلا عن المنادى فقوله يا عبد الله اخاك
ليس على ما ينبغي قوله ويا زيد بشر اه والاولى ان يقال
يا بطة زيد لانهما اسمان لشخص واحد احدهما لقب

والآخر اسم علم بخلاف يا زيد بشر اذا الظاهر كونهما اسمي
الشخصين وان جاز كونهما اسمين لشخص واحد قوله
اعلم ان للمنادى للبنى اه اخرج بالمبني يا عبد الله و
بالعلم نحو يا رجل قوله ويعلم جوازه مر قوله اه آ فانه
اي في المنادى الموصوف بالابن
يدل على ان الفتح مختار اي هو اولى وارجح فيكون
ذكره لازما كما في يا ايتها الرجل فلا يجوز يا اي ذا الرجل
ولو كان في الها في يا ايتها الها في هذا لجاز ذلك لان
دخول الها في اول اسم الاشارة ليس بلازم قوله
لا فائدة في اتيان اسم اه آ حاصل السؤال ان كل واحد
من اي واسم الاشارة كاف في التوصل فلا فائدة
في الاتيان باسم الاشارة عقيب اي ويمكن ان
يجاب بان المقصود من الجمع بينهما هو التدرج

قوله اذا نون اللام اي اذا ادخل
التنوين

في النثر واحتراز الابهام الى التفسير ولما كان اسم الاشارة

اقل ابهاما من اى ولذلك جاز يا هذا بدون وصف

دون يا اى عقب اى بعد اى الى هذا تدرجا فيكون اى

منادى تنبيها وهذا صفة له او الرجل صفة لهذا قوله

وانما النثر موادفة ليكون تنبيها اه اى جعلوا حركة

الرجل حال كونه صفة للمنادى لحركته التى كان مستحقا

لوقوعه منادى ولم يجوزوا عليه حركة اخرى ليكون

ذلك تنبيها على انه هو للمنادى فى الحقيقة وان

للابهام وسيلة فقط قوله لانها توابع للمعرب اه اى

بعنى ان الرجل مع كونه مقصودا بالنداء معرب

مرفوع فيكون توابعه مرفوعا ايضا قوله فالاول ان

يقال اه اى لكان توابع الرجل توابع للمعرب الذى

تاء للتخفيف فيما هو اكثر استعمالا قوله على اللغة المشهورة

اه الا ترى جاءنى يا غلام بفتح اللام فى لغة ضعيفة قوله

يا رمية اذ مى اه ابراقة الجيد والثبات واضحة

كانها ظبية افضى بها اللبب قوله حذف فى آخره

وترخيم غير المنادى يكون ايضا حذفا فى آخره لمجرد

التخفيف قوله ليس من المنادى لفظا اه اى فيكون

المنادى هو المضاف نحو يا غلام زيد وانما نحو يا عبد الله

علما فقد اعتبر فيه اصله لفظا وكبه هو المضاف فقط

قوله سيبويه يشترط فى ترخيمه اى ترخيم ما فيه تاء التانيث

قوله ولو قبل آخره مثل اه اى لو ترك قوله حرف صحيح لكان

اولى قوله بمنزلة تاء التانيث فى ان كل واحد منهما زيادة

الحقت باخر الاسم وجعلت من تمامه حيث اجرى الاعراب

على ذلك للزيادة ولذلك فتح ما قبل كل واحدة منهما قوله
واذا كان المحذوف في حكم الثابت اي اذا كان المحذوف
مراد اللفظ او معنى كان في حكم الثابت فيترك الباقي
على حاله قوله قلبت الواو ياء والضمة كسرة اذ ليس
في الكلام اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة بلا فصل
لكونه مستقلا والمنادى في حكم المتمكن لان بناءه
عارض كالاعراب قوله للمندوب المندوب هو
الذي يبكى عليه ويعدد محاسنه قوله هو للمتفجع عليه
اي توجع قوله لا يعول اي لا يعتمد عليه قوله
اطرق اطرق كرى الكروان بالتحريك طائر وفي المثل
اطرق كرى اطرق كرى ان النعامة في القرى يضرب
للمغيب بنفسه قوله وفي اطرق كرى شذوذين

وذلك لانه ليس بعلم بل جنس فينبغي ان لا يرخم
وان لا يحذف حرف النداء قوله احترز عن مثل قولنا
قايم الاولى ان يقول احترز عن مثل قولنا زيد جوهر
وانا زيد قايم فانه يحترز عنه بقوله لو سلط قوله
لمتعلق ذلك الاسم الاولى ان يقال عن متعلق ذلك
الضمير كما هو المشهور قوله اعلم ان عبارته عن
الاحترازين قاصرة اه امكن ان يقال قوله لو سلط
يفهم منه عرفا جواز التسليط فيعلم من ذلك انه ليس
هناك مانع لفظي ولا مانع معنوي قوله عدم قرينة
اه اقيد القرينة بهذه الصفة لان مطلق قرينة
النصب ليست معدومة والا لم يصح النصب اصلا
قوله ويكون النصب معها ساويا اي مع وجود قرينة

قرينة النصب وهي ذلك الفعل المشتغل لكن
هذه ليست قرينة للتساوي والاختيار النصب
او وجوبه قوله والرفع ليس كذلك واذا رفع
الاسم المذكور وقيل زيد ضربته لم يكن في قبيل
ما اضمر عامله ووجب اخراجه على الخلاف قوله
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب رد على ذلك
بانه غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدا
وبين الكلام المحتمل للصدق والكذب فالاولى
ان يقال ان الطلب لا يقع خبر المبتدا الا ثانيا
ويراجع احوال المبتدا حتى يفتح ربطه وجعله
بيانا لكم في احكامه قوله وكذلك الرفع مختار بعد اذا
للفاجاة اي مع قرينة النصب المختار قوله حفظا

حفظا للتناسب لان التناسب امر مهم عندهم لا يكرهون
مع حذف الفعل كان النفي والاستفهام داخلين
وذلك لان النفي متعلق بالنسبة وهي داخلة في مفهوم الافعال
واما الاستفهام فلكونه متعلقا بالامور المبهمة ولذلك كان
تعلقه بمعاني الافعال التي يتطرق اليها التغير ولا يستقر
على حالة واحدة اولى احتراز عن الاستفهام فلا يكون
النصب مختارا في مثل هزيد ضربته ومتى زيد ضربته
وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية فلذلك
لم يجب النصب معهما كما وجب مع ان التي هي اصل في
باب الشرط حمل حيث عليها اه كلمة حيث موضوعة
لمكان فيه النسبة فوجب اضافتها الى الجمل والفعلية اولى
لكون النسبة داخلة في مفهوم الافعال ولانه يستعمل للشرط

حيث لا يستعمل للشرط الا مع زيادة ما في آخرها قوله

لكن لا تحذير اما بعد بل محذر منه فخرج عن القسم الاول

من التحذير لذلك وخرج عن القسم الثاني منه ايضا لانه

ليس مكررا او ذكر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا

لا يصح عطفه على ما قدره الشارح لان ذلك الفعل للغذر

مع ما تقوم مقام فاعل جملة وقعت صفة لما تقدم

وقولا او ذكر للمحذر منه لا يصح جعله صفة له لخلوه عن

الضمير الراجع الى ذلك الموصوف فالصواب ان

عبارة المتن ركيكة فان التحذير قسمان احدهما محذر

وهو معمول لفعل مقدر اتق تحذير اما بعد كما ذكره والثاني

ان يكون محذر منه مذكورا مكررا فهذا القسم الثاني

لعدم جواز العطف والمناسب ان يعطف

وقع في التعبير عنه اختلاف سوا قوى قوله او ذكر للمحذر

منه على صيغة الفعل كما صرح به كلام الشارح او على صيغة

او يقال او ذكر المحذر منه مكررا

الاسم اعني المصدر كما توهمه بعضهم قوله وهو كذا به بالجمع

بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد اي كان اصله

اتفك والاسد فكرهوا اجتماع الضميرين كما ذكره فعدل

بالتاء الى لفظ النفس فصار اتق نفسك والاسد

ثم حذف الفعل لعدم القرينة فعاد لفظ النفس الى

اصله وهو الضمير ولكنه صار منفصلا لعدم ما يتصل به

فصار اياك والاسد قوله اسم فاعل فيه اي في مسمى

ذلك الاسم قوله لما ذكرنا في تعريف للمفعول به وهو

ان يقال كونه مبتدأ لا ينافي كونه مفعولا فيه كما ان

كونه مفعولا فيه مرفوعا القيام مقام الفاعل لا ينافيه

والحق في الجواب ما ذكرناه هناك لا ما ذكره الشارح قوله

وما شركتهما كالاسبوع والشهر والسنة قوله
لكان اسما ظرفيا اى لكان اسم الزمان اسما ظرفيا كما في
قولك مضى الوقت وطاب للكان لم يكن منصوبا فيه
قوله وما في معناها اى ما في معنى هذه الاسماء المذكورة
كالوراء والامام قوله كالدار لان تسميته اى تسمى
الدار بها اى بلفظ الدار قوله اى السبب الحامل الخ
اى المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم الى
قسمين احدهما علة غاية للفعل كالتاديب للضرب والثاني
مالبس كذلك كالجبن للقعود والقسم الاول يكون
بحسب تعقل علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج
معلولا للفعل والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج
علة الفعل قوله او لم يكن مقارنا للفعل اى لو لم يكن

اى السبب الحامل للفاعل كالتاديب
للضرب فان التاديب علة غائية للضرب
اى حامل للفاعل على الضرب جبنا

بكن لانه معطوف على ما بعد لو في قوله مثلا لو لم يكن
فهذا مع ما عطف عليه شرط والجزاء قوله لم يجز حذف اللام
قوله مع انه لم يجز غيره اى لم يجز النصب على انه مفعول معه
لعدم الفرق بينه وبين العطف لفظا وممكن
ان يجاب بانه اراد جواز العطف على وجه يكون مخالفا
في اللفظ للنصب على انه مفعول معه لينصور فيه
وجهان في اللفظ قوله والجواز اعم فجواز العطف
وعدمه لانه يتناول وجوب العطف ايضا قوله والذي
يدل عليه اى على ان الجواز اعم قوله وح لاشك انه يجوز
فيه الوجهان اما النصب على انه مفعول معه فظ
واما العطف فلانه لا ينافي قصد المصاحبة بالواو وهو كاف
قولك كل رجل وضيعته نغم لا يستلزم العطف قصد المصاحبة

قوله لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر فالاولى ان
يقال مراده ان الواقع بعد واو المصاحبة الواقعة
بعد معمول فعل لفظا مع جواز العطف يجوز فيه الوجهان
احدهما ان يجعل مفعولا معه فينصب والثاني ان
(اى عن كونه مفعولا معه ا ق)
يخرج عن ذلك ويعطف على قبله بما عرفته فيما اضمر
(اى لضعف العامل ح)
عامله على شريطة التفسير قوله لضعف العامل المعنوي
فلا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولا معه مع جواز
العطف الذي لا ضعف في عامله هذا عند المصنف اما عند
الزمخشري فيجوز ذلك مع كون العطف هو المختار
قوله وان لم يجز العطف تعين النصب وجب
(وهو امتناع الفصل الذي هو المختار ا ق)
اعتبار ذلك العامل الضعيف لاجل الضرورة قوله
لانا ننظر الى كونه فاعلا او مفعولا به الحال تبين هيئة الفاعل

هيئة الفاعل من حيث انه فاعل اى باعتبار قيام الفعل به
وكذا تبين هيئة المفعول من حيث انه مفعول به اى
اى باعتبار وقوع الفعل عليه والنعت تبين هيئة
الذات مطلقا قوله لانها لا تبين هيئة الفاعل
ولا المفعول بل تبين هيئة المفعول المطلق قوله
(وهو ارجع)
ولا يكمل آه واما نحو قولك ضربت الضرب الشديد
معناه اوجدت الضرب حال كونه شديدا فهو
هنا في المعنا مفعول به قوله لان العامل في زيد
هو الابتداء اما في المثال الاول فلانه مبتدأ فيه
واما في المثال الثاني فلانه خبر عنه قوله وهو غير جائز
اى اختلاف العوامل في الحال وصاحبها قوله ويمكن
ان يجاب عنه بان اطلاق العوامل في الحال وصاحبها

والاولى ان يقال ان زيدا في قولنا هذا زيد قائما انما
صار ذو الحال بتاويل اشير الى زيد او انبه على زيد فيكون
مفعولا به وينتصب العامل وانا زيد في قولنا زيد في الدار
قائما فان جعل الحال بتاويل استقر او حصل زيد في الدار
قائما كان فاعلا معنى وينتصب العامل ايضا وان جعل ضمير المستتر
للحال لم يكن فاعلا معنى ولا ينتصب العامل ايضا وهذا
من الحمل على المجاز بعيد جدا وقد يقال ان الضمير المستتر ايضا
فاعل معنى لان عامله معنوي وهو الظرف قوله وغير
ذلك كحرف التشبيه في مثل قولك كان زيدا راكبا اسد
لانه محكوم عليه لعدم الاحتياج وذلك لان الحال حكم بحسب
المعنى على الحال قوله اعلم ان صاحبها مرفوع على انه مبتدا
ومعرفة مرفوع على انه خبره ولا يجوز ان يكون صاحبها

صاحبها مرفوعا عطفا على المستتر فوان يكون ومعرفة
منصوبا عطفا على نكرة لان تعريف ذي الحال ليس
شرطا للحال قوله وليس بمجرور لعطفه على الهاء
وح يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هكذا وشرط
صاحبها ان يكون معرفة وهذا مختل معنى كما ذكره ولفظا
لانه يلزم العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار قوله
ونحوه منا وأكقولك اطلبه جهدك قوله العراكي في قولهم
الاظهر ان يقال في قوله وارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الاتحال قوله تقديره ارسل الحال
هذا مبني على ان ارسلها العراك من قولهم واما اذا جعل من
السب فالضمير في ارسلها للابل الوحشية وفي ارسل
ضمير مستتر راجع الى البعير قوله فثوب مبتدا ويجوز

ان يكون ثوب فاعل الجار والمجرور وذلك لاعفاره
على حرف الاستفهام فيجوز عملة اتفاقا قوله لوجود المناسبة
بين الحال والظرف الحالية للفاعل باسرها في كونها
فضلة وشبه للمفعول فيه خاصة في الدلالة على الزمان
فشابهة الحال للظرف اكثر فلذلك ذكره ههنا تنبيها
على اختلافهما في هذا الحكم قوله لانها بمنزلة للموصولات
فلا يتقدم ما في حيزها اما المصدر فهو بمنزلة للموصول
في لانه مقدر بان مع الفعل واما في اسم الفاعل واسم
المفعول الموفيان باللام فاللام فيهما اسم موصول
بمعنى الذي ومختصر فلة قوله والمجرور لا يتقدم على
الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه اي على الجار لانه عامل
ضعيف فلا يتقدم عليه معموله ولما هو من تتمة معموله

معموله بخلاف الفعل فانه عامل قوي فيجوز ان يتقدم
(وهو عدم الانتباه بالمبتدأ والخ)
عليه الحال من فاعله وان لم يتقدم فاعله لعلة لم يوجد في الحال
فقال ابو علي الفارسي هو هذا الخ يرد عليه انه يجب
ح ان يكون الاشارة في حال كونه بسرا او بعده ايضا
اي وان لم يكن في الجملة الواقعة حالا رابط الكانت الخ اه منه
وتربطها اي صاحبها الخ والا لكانت اجنبية فلا يقع
(صاحب حال ١٢)
حالا منه قوله لعدم العلم الخ مع كون الاسمية قوية
في الاستقلال قوله فهو الى في حال مع الضمير الخ
فان كان حالا عن الفاعل فالضمير في في وان كان حالا
عن المفعول فالضمير في فيه قوله وذلك لان المضي
للماضي يدل على الانقضاء الخ قبل ان الماضي انما يدل
على الانقضاء قبل زمان التكلم والحال الذي تبين هيئة
الفاعل او المفعول قيد لعامل فان كان العامل ماضيا

وهو باطل اذ قد يشار اليه
قبل كونه بسرا اصح صح

اي جواز كون الحال جملة فلان ضمون الحال
قيد عاملها فينبغي ان يكون التقييد ضمون
الجملة فيجب ان يكون ضمون الجملة مقدورا ولا يخفى

كان الحال ايضا ماضيا بحسب المعنى وان كان حالا
كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا فما
ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان
الحاضر وهو الذي مقابل المستقبل للماضي وبين ما تبين
هيئته المذكورة ويمكن ان يقال ان الفعل اذا وقع
قيدا لشئ يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر
الى ذلك المقيد فاذا قيل جاءني زيد ركب يفهم منه ان
الركوب كان مقيدا لمجيء فلا بد من قد حتى تقربه الى
زمان المجيء فيفارنه تامل فهذا الحال حال من الفاعل
والمفعول وهو الضمير المستكن فرئيت او ابنته
لانها لو كانت تاكيدا او مقررة لما كنته يجب
حذف فعل هذا لا يكون الحال المذكورة مقررة لمضمون

جملة اسمية ومنهم من جوز كون الحال مقررة لمضمون
جملة فعلية نحو قوله تعالى ولّيتم مدبرين ولا تعثوا
في الارض مفسدين وانا انزلناه قرانا عربيا وجعل
كونها مقررة لمضمون جملة اسمية شرطا لوجوب
حذف العامل لاشرطا لوجود الحال المؤكدة فقوله ما
يرفع لما كان كلمة ما عبارة عن اسم نكرة كما ذكره مكان
متنا ولا الكل اسم نكرة فقوله يرفع الابهام يخرج عنه
حالا يرفع الابهام قوله لان العين في الاصل لم
توضع مبهمة بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع
لعدد مخصوص من اي جنس كان فالام بهام فيه
وضعي مستقر وفي العين طار عير مستقر قوله
نحو طلا كقولنا جاءني زيد راكبا اه وكذلك القهقرى

فانه يرفع الابهام عن هيئة الرجوع لاعن ذاته اذ
الابهام قوله فتقول عندى رطل زيتا ورطلان آه
صرح للمصنف شرح للفصل انما ليس بجنس يجب جمعه فيقال
قنطار خواتم وقنطار ثوابا قال لان مفرده لما لم يكن
موضوعا للجنس الشامل للقليل والكثير عدل عن لفظ
افراد الى ما هو دال صنه على الجنس وهو الجمع اذ المقصود
بيان الجنس واعترض عليه بمثل ثلثون ثوبا واجيب
بان حاله معلوم فى باب العدد والكلام فيما عداه
قوله جاز نا اضافته اى ذلك التمييز اى جاز نا اضافته
اذا روعى شرايط الاضافة بان يحذف التنوين ونون
التثنية ويحذف اللام ايضا ان كان ذلك الاسم معرفا
باللام كالقفيزان بزا فان اريد ابقاء اللام لم

لم يمكن اضافته كما اذا ابقى نون التثنية فيه لم يمكن
فيه ايضا اضافته قوله لتوهم انه اضافة الشئ الى
نفسه وانما قال لتوهم لانه من اضافة العام الى الخاص
وليس ذلك من اضافة الشئ الى نفسه وحق نتيجة ان يقال
اضافة العام الى الخاص كثيرة والاعتداد بذلك التوهم
فالاولى ان يقال لما كان استعمال مع للمميز كثيرا روعى
فى هذا الاستعمال ما هو حقه من ترك الاضافة بسبب
ما ذكر من حال النون واضيف الى غير المميز لان استعمال مع
قليل فيحصل الفرق مع ترك الاول فى القليل قوله
لكن الاضافة اكثر على الاصل وهو التخفيف
بحذف التنوين وقبل هذا اشارة الى كون المضاف اليه
اى كونه مجرورا على انه مضاف اليه بالاضافة
مجرورا بالاضافة ونصب المميز على التشبيه بالمفعول

فالاول اول الاثة اصل قوله او في ذات آه عطف على قوله
بل في ذات كانه اشار الى ان الذات للقدرة فيهما احدهما
ما يكون منسوبا اليه حقيقة كقولك طاب زيد اباه يعني
طاب اب زيد وثانيهما ما يكون سببا لنسبة الطيب الى زيد
وان لم يكن منسوبا اليه حقيقة ويقال للطيب حقيقة
كقولك طاب زيد علما اي طاب من جهة العلم وسببه
والظاهر ان لا يفرق ويجعل كل واحد منهما منسوبا
اليه حقيقة ويقال للمعنى طاب علم زيد قوله واسم
للمفعول والصفة المشبهة آه النسبة في هذه
الاسماء الى فاعلها او الى ما يقوم مقامه داخلة في مفهوم
هذه الاسماء فصارت شبيهة بالجملة بخلاف النسبة في
الاضافة فانها خارجة عن الاسم المضاف فالمثال

فالمثال الاول عبارة عنه اي الاب في المثال الاول
اما عبارة عن زيد او عن ابيه قوله والثاني اضافة
بينه وبين غيره يعني ان الابوة المذكورة في
المثال الثاني اضافة بينه وبين غيره ويحتمل وجهين
ايضا يعني ان يكون ابوة زيد لولده وان يكون
ابوة والده قوله لان يرجع الضمير ما انتصب
عنه اعلم ان زيدا في طاب زيد نفسه ثم انتصب
عنه التمييز يعني ان نسبة طاب الى زيد صارت
سببا لانتصاب التمييز لا يعني ان زيدا عامل في
التمييز وناصب له قوله لان النقص غير مساعد
يعني ان لفظ المتن لا يوافق هذا الشرح لانه
لانه اكتفى في المتن بكون التمييز صالحا لان يجعل

لما انتصب عنه فيدفع عنه لزوم اتحادهما لكنه يرد

عليه سوال آخر كما ذكره قوله اشكل بمثل طاب زيد نفسا اه

يمكن ان يقال اراد بقوله ثم ان كان اسما غير النفس اذ

من المعلوم ان النفس لا يكون الا عين ما انتصب عنه

وعنا سوال آخر وهو انه ان اراد بصحة جعله لما انتصب

عنه حمله عليه صواطاة خرج عنه نحو طاب زيد ابوة ولا يكون

مما يحتمل الوجهين وان اراد حمله عليه اما مواطاة او

اشتقاقا فورد عليه طاب زيد علما ولزمه ان يحتمل الوجهين

قوله فانه لم يطابق ح كالعلم اه بل يكون مفردا لكونه

متنا ولا للقليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع قوله

فحيث هو علم لا يطابق فيقال طاب زيد علما وطاب

الزيدان علما وطاب الزيدون علما وكذا ابوه قوله

فيلزم المحذور وهو اجتماع المطابقة وعدم المطابقة

في الجنس لما قصد فيه التثنية والجمع باعتبار واحد قوله

في احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى اه كما في قولك طاب

الزيدان علما وطاب الزيدون علما اذا اريد نوع

واحد من العلوم كالنحو مثلا قوله ولم يجز اطلاق الجنس

الى قوله بالحقايق اه فسببه بصيغة الجمع على ان المراد

اى باتيان صيغة الجمع اذا كان جنسا وقصد انواع ذلك الجنس اى

حقايق مختلفة ليستحق كل واحد منها ان يعبر عنها

بصيغة على حدة لكنها لما كانت مشتركة في الحقيقة

ذلك الجنس عبر عنها بصيغة الجمع التي هي في قوة الفاظ

متعددة قوله وان كان صفة عطف على قوله ثم ان

كان اسما قوله وكذلك تقول لله دره فارسا الدر

اللبن يقال في الذم لا در درة اى لا كثر خيره يقال

في المدح لله دره اى علمه واعلم انك اذا قلت لاحد
لله دره لم يعلم بأى شئ مدحته واذا قلت لله دره
فارسا عرف انك مدحته بكمال الفروسية وقيل معناه
اى ما اعجب فرسه حال فروسية زيد نحو
التعجب والوجه اذا عظموا الشئ غاية الاعظام اضافوه
اى لا يقدر احد الا هو
الى الله تعالى ابدا بانه لا يقدر عليه الا هو قوله لان المراد
منه دعاء له مطلقا واذا حمل ان جعل على التعجب
فان جعل تمييزا كان معناه التعجب في حال كونه من
فروسية زيد مطلقا وان جعل حالا كان معناه التعجب
في حال كونه فارسا والمقصود من هذه العبارة هو
المعنى الاول لانه المناسب فالتمييز اولى قوله ان الفارس
يدفع الابهام نسبة المدح الى الضمير لا عن نفس المدح
فالمعنى لله در فروسية زيد اى ولا يتقدم التمييز على

على العامل مطلقا الاول ان يقال اى لا يتقدم التمييز على
عامله اذا كان اسما انفاقا واما تقدمه على العامل اذا كان
معمولا فيه فمن قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل المتصرف
وكان يكفيه ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله خلافا
للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلا قوله وما كاد نفسا
بالفراق تطيب وروى بالتاء وقيل الرواية على هذه
الرواية فكاد ضمير الشأن وفي تطيب ضمير ليلى اى
اى وما كاد الشأن تطيب ليلى نفسا بالفراق فقدم
التمييز ورد بانه يحتمل ان يكون فكاد ضمير الحبيب او
ضمير ليلى على تاويل الانسان او الشخص ويكون نفسا
خبر كان وعلى الاصل المرفوض كما في قولك وكم مثلها
فارقتها وهي تصفر فانتب الى الفهم وما كدت ايبك الاخطل

وحسن ان يكون في فكاد ضمير الشأن
والجملة خبرها وفي تطيب ضمير ليلى
والحبيب مبتدأ
صح ان يكون على تقدير حذف المضاف اى ذو
فكاد الحبيب والنفس تطيب بالفراق الخ

لكن الاول ارجح فلا يكون دليلا قطعيا على تقدم
التمييز ويروى ايضا بالياء فلا يتعين الاستدلال اذ جاز
ان يكون فى كاد ضمير الحبيب ونفسا ينتصب على التمييز
من كاد وبطيب خبر كاد اى ما كاد نفسه تطيب بالفراق
ويروى وما كانت نفسا الخ لان الضمير فى كان
يجوز ارجاعه الى الحبيب او الى ليلى بتاويل الشخص ويكون
نفسا خبر كان وتطيب على التانيث او التذكير اى
ما كان نفسا طيبة بالفراق قوله والآخر مستثنى
منقطع لما كان المستثنى يطلق على معنيين مختلفين
بالحقيقة لم يمكن جمعهما فى تعريف واشار اولا الى ان
له معنيين ثم عرف كل واحد منهما على حدة وفيه
نظر الى قوله لا تعدد فيه لفظا اه فى المثال الاول اه

ايضا لان الرجال لفظ واحد قوله والخ اه حاصله
ان المستثنى منه قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا
كما فى المستثنى المفرغ قوله والمخرج تقديرا حاصل هذا
الوجه ان المستثنى قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا
(نحو جاء القوم ليس الا زيدا اه)

قوله والمخرج بالبدل خرج بالبدل غير المستطيع قوله
وبالشرط خرج بالشرط غير الداخلين قوله بعد الا التى
لغير الصفة فى كلام موجب اه قبل لا بد من قيد آخر
وهو ذكر المستثنى منه ليخرج عنه نحو فرأت الا يوم
كذا فان يوم ههنا منصوب على الظرفية دون الاستثناء
واجيب بان المقصود كونه منصوبا على الاستثناء
قوله وانما قيد الا بغير الصفة اه قبل ان الواقع
(اى الاسم الواقع)
بعد الا التى للصفة ليس مستثنى فلا حاجة الى

الى هذا القيد لان الكلام في المستثنى والضمير في قوله
(الى لفظ سوى)
وهو منصوب اذا كان بعد الا راجع الى المستثنى
(من الصفة)
ومال الا آل احمد شيعة اذا جعل شيعة فاعلا
للظرف كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وان
جعل شيعة مبتداء والظرف خبره وجعل الضمير للستر
في الظرف مستثنى منه لم يكن المستثنى مقدما
(صورة)
الا اليعافير العفور الخشف وولد البقرة الوحشية
(صفة)
اليه وقبل اليعافير شيوس الظباء والعيس البيض
(من غير ارادة النصف او الثلث او الربع الخ)
من الابل وخلا بعضهم زيدا اراد البعض المطلق
فكانه فلا عدا كل بعض منهم زيدا فلا يكون زيدا داخلا
(اى من القوم)
في الجائي ومنهم من قدر هكذا خلا الجائي زيدا وهو
ظ خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال اه

وقيل مصدر بمعنى الظرف اى زمان خلو بعضهم او
(اى ليس بعضهم زيدا وليس للاصل زيدا الخ)
خلو الجائي زيدا لان البدل لا تخلف فيه والبعض
(اى زمان خلو الجائي الخ)
في عامل الاستثناء خلاف هل هو كلمة الا او الفعل
بتوسطها او المستثنى منه والعامل في البدل هو العامل
(اى العامل يقدر في البدل)
في المبدل منه اما على الانسحاب او التقدير
(باز كشيدن)
وبيني مفرغا لانه فرغ العامل من العمل فيما قبل الا فهو
للمستثنى منه المحذوف لاجل العمل فيما بعد الا فهو للمستثنى
فمعناه بنت زيد الا علما وهو غير جائز بخلاف
وهو انه يلزم ان يكون زيد متصفا بكل صفة سوى
(اى اتصافه بكل صفة سوى العلم الخ)
العلم وهو باطل ويجوز رفعه على البدل من موضع
احد لكن لا من لفظ احد حتى يكون مجرورا وكذلك
لا احد فيها الا عمرو لزم تقدير لا عاملة بعد الا

لان حركة اللفظة اعني فتحة الدال عارضة بسبب
دخول لا فيه فهي شبيهة بالحركة الاعرابية التي يكون كلمة
لاعاملا وكذلك النصب للمقدر حركة اعرابية عاملها
لا فلا يجوز الحمل على شيء من حركتين بل على الرفع
الذي هو موضع البعيد ما زيد شبّا الا اي الا
شيئا لا يعبأ به واذا كان كذلك لم يكن ارفع كان
ليس بمعنى ما كان واذا فلت ما كان زيدٌ الا قائما
كان للمقدر بعد الا هو كان وحال فلا يلزم المحذور
هكذا في ليس وهو الصحيح ليكون في الصلة
ضمير يعود الى الموصول وسوى بكسر السين
وضمها مع القصر سواء بكسر السين وفتحها مع المد
بانه مفعول به وفاعله ضمير اه اي خاشى وضم

بعضهم زيدا اي جانب او حاشى الجانبي زيدا واغا يستعمل
كلمة حاشا لتنزيه المستثنى عما ينسب الى المستثنى منه
على التفصيل وذلك لانه لما وضع غير موضع الا وتغير
اعرب ما بعد الا بواسطة غير ابقى ذلك الاعراب على غير
واضيف اليه اعلم ان اصل غير ان يكون صفة اه
لان معنى غير معنى الصفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار
قيام معنى المغايرة بها الا انها تحمل على غير في الصفة
والسبب في جواز حمل احديهما على الآخر هو دلالتهما على المغايرة
فان الاول على مغايرة حكم ما بعده لما قبله لانح
للاستغراق والعموم فيصح الاستثناء لدخول زيد فيهم
وان حمل اللام على العهد فان كان زيد داخلا في المعهود جاز
الاستثناء وكان متصلا والا جاز الاستثناء وان كان منقطعا

لانه لا يطلق الجمع على الاعداد ولعله اراد بالجمع ههنا
الذي قوله بعده يشكون
يدل على متعددة سواء كان جمعا او لا فيدخل فيه نحو قوم
فعل ان يتناول ثلثة فقط فلا يصح الاستثناء للمتصل لعدم
ازم الحكم
زم بالتناول والا للمنقطع لعدم الجزم بعدم التناول
بان الدراهم محصورة في ثلثة وعلى هذا القياس
ينبغي ان يصح جاءني رجال الا واحدا بالنصب على الاستثناء
لدخول الواحد قطعا بخلاف زيد فانه لا يعلم دخوله ولا
عدم دخوله قوله شرعا فيصح استثناء درهم ودرهمين
لكن لا يصح ان يقال له على دراهم الا هذا الدرهم على النصب
بالاستثناء لعدم الجزم بالتناول وعدمه قوله ولهذا
لا يجب تناوله لزيد لكن يجب تناوله لما تحت العشرة
من الواحد والاثنين او ثلثة او غير ذلك او مساويين

مساويين لكان اولى يمكن ان يقال يعرف حال المتأخر
من حال للمعرفة لان العلة مشتركة حتى يجوز ان
ان وجوب تقديم الاسم على الخبر
ان يتقدم على الاسم آه يمكن ان يقال يعرف ذلك
مما ذكره من وجوب تقديم الفاعل قوله احدهما نصب
الاول ورفع الثاني آه ومن نظائره قولهم المرء مقتول
لما قيل ان سيفا فصفص فسيف وان خنخر فمخنخر
اي وان كان الاسم الذي يعوض عليه الا التي للنفي
لجنس مفردا اللفظ ان يقال وان كان اسم لا التي
يليها حال كونه نكرة غير مضاف ولا مشبه به بل مفردا
لا اسم لا
اذ لا بد في البناء في عدم الفصل ومن كونه نكرة كما لا بد من
اسم لا
كونه مفردا فقوله وان كان مفردا اشارة الى انتفاء
علة بيله
قيد الاضافة وما يشبهها فقط مع ان الفتح في الاخير

اولى من الكسر للفرق بين حركة موصولا وبين حركة مبنيا

وبعضهم ينونه مع كونه مبنيا لان هذا التنوين

للمقابلة فلا بناء في البناء وجب التنكير الرفع و

النكرة سواء كان هناك فصل بين لا واسمها نحو لا

في الدار زيد ولا عمرو ولا يكون فصل وسواء كان ذلك

للعرفة معرفة او مضافة وكذلك ان كان مفصولا

بين لا وبين الاسم آه سواء كان الفعل مع الاسم

مفردا معرفة او مع كون الاسم مضافا نكرة او مضافا

معرفا نكرة او معرفة فمن الاقسام تداخل اعلم انه

اذا عطف على اسم آه وكان للمعطوف عليه وللمعطوف

نكرتين مفردتين على هذا الوجه جملتان آه

والخبر من احدى الجملتين محذوف لدلالة الخبر المذكور

في الاخرى عليه فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله

جملة واحدة اى لا حول ولا قوة الا حاصلان بالله او الا حصلا

بالله وهو رجل في الدار ام امرة واحول بغير الله ام قوة

وخبره محذوف وهو بالله آه والتقدير لا حول

الا بالله اى ليس حول الا بالله فجعل الصفة و

للموصوف شيئا واحدا وانما جاز جعل للموصوف

ههنا شيئا واحدا لان النفي هو للجموع لا للموصوف

وحده ولم يخرج ذلك في المنادى لان النداء انما هو

للموصوف وحده وكذا اخذ هذه القيود

الى مفردا يليه قيل لا حاجة الى قيد الاول لان النعت

الثاني وما بعده يخرج بقوله يليه وهي لغة اهل الحجاز آه قال الملصنف

في شرح المفصل النحويون يزعمون ان لغة بني تميم

في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن

لہ اختصاص بالاسم او الفعل لم یکن لہ عمل فی احدہما
ومالا یختصان علی القبیلتین فالقیاس ان لا یعمل فی احدہما
یخرج بقولہ بالسبب قولہ ای یجوز ان یعطی حکم الاضافۃ
فیثبت الالف فی الاب ویحذف النون فی الغلامین
وذلک لان الاضافۃ ہہنا لا یکون بمعنی فی
واغا قال ہہنا لان الاضافۃ قد یجیء بمعنی فی عند اللام
وہی لغۃ اہل الحجاز آہ قال المصنف فی شرح المفصل
النحویون یزعمون ان لغۃ بنی تمیم فی ذلک علی
القیاس ویقولون ان الحروف اذا لم یکن لہ
اختصاص بالاسم او الفعل لم یکن لہ عمل فی
احدہما وما لا یختصان علی القبیلتین فالقیاس
ان لا یعمل فی احدہما قولہ ما شتمل علی علم المضاف الیہ

الیہ تنبیہ علی ان غیر المضاف الیہ لیس مجرورا
اصلیا علی قیاس ما مر فی المرفوع والمنصوب
قولہ وللمضاف الیہ کل اسم نسب الیہ شیء بواسطۃ الاضافۃ
یطلق علی معنیین احدہما علم وہو النسبۃ
بواسطۃ حرف الجر لفظا او تقدیرا مرادا وبہذا
الاعتبار قال للمضاف الیہ کل اسم آہ وثانیہما خاص
وہو النسبۃ بتقدیر حرف الجر مرادا وہذا ہو
المشہور فی الاستعمال فنحو قولک لحسبک زید
وکفی باللہ وجاءنی مرزجل لیس فیہ للمجرور بمضاف
الیہ اذ لم ینسب الیہ شیء بواسطۃ حرف الجر وکذلک
للمضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ نحو معبود الدار
وحسن الوجہ لیس بمضاف الیہ حقیقۃ بل ہناک

كلما مجى ملحقات بالمجرور الاصل الذى هو المضاف
اليه الذى ذكره قوله اى الاضافة على ضربين آه
اى الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين واما
الاضافة بلفظ حرف الجر فلا يجب فيها سوى
الجر بالحرف وسياتى فى باب حروف الجر قوله
بمعنى انه اى المضاف اليه قوله صادق عليه اى
على المضاف قوله ماخوذ منه اى من المضاف اليه
قوله نحو خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج
قوله تؤغلت فى الابهام فان الاضافة لا تفيد
تعريفا بسبب التوغل فى الابهام قوله وشبهه
وغيرها كالتنوين قوله تلث الاثافى والديار البلاقع
اقوله وهل يرجع التسليم او يدفع البكا قوله

فيما واد كرخية الاشبار اقوله لا زال منهلا بجرعائك
يداه ازاره وفتحت للخفة فى ياء المتكلم تابت
مع الالف والباء والواو قوله وابن مالك فى المجاز
بدار اقوله قدر احكك ذو المجاز ولا ارى قوله
اشترط فى النعت ان يكون مشتقا ليس هذا الكلام
مطابقا للمتن فالصواب ان يقال ان المشتق
يقع نعتا وذلك ظ وكذا غير المشتق يقع نعتا
وهو على قسمين احدهما ما يدل على معنى فى متبوعه
عموما والآخر خصوصا كما بينه وتتبع الموصوف
اى تتبعه فى الاربعة من عشرة تتبعه فى الخمسة
الاول اى تتبعه فى اثنين من الخمسة حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فى ما جاز وامتنع ووجب اه

لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما
قبله باعتبار المعنى الذى كان العطف بحسبه
للسببية ايضا الاولى ان يقال انها للسببية فقط اذ
لو كان للعطف ايضا ورد الاشكال ويحتاج الى
ان يقال تقديره فيغضب زيد طرا نحو لعدم
التباس التاكيد بالفاعل ههنا آه فان قلت اذا
قيل العبد اشترى كله التباس التاكيد بالقايم
مقام الفاعل مشتركة قلت لما كان اغلب
النفس والعين بالاستقلال كثيرا الاستعمال
فى زيد جاءنى نفسه واما الكل المضاف الضمير فهو
تابع فى اكثر استعمالاته فلا يكون مستقلا الا مبتدا
وفى المثال الذى ذكره يتعين التاكيد فلا التباس

والى هذا اشار بقوله الكل آه فو لئلا يلزم مرتبة
الاضعف على الاقوى وبيانه منوجه يجب ان
تقديره لئلا يلزم آه لان سفار اسم ماء سفار على
وزن قطام اسم ببر فهو فى تقدير الثبوت
الظ ان يقال فهو مقدر ومعه كونه مقدرا مرادا
لا يصح الاضافة فلا يجوز وتوجيه ما ذكره ان
يقال فهواى ذلك الاسم الذى حذف منه التنوين فى
تقدير التنوين وثمان يشبه نون الجمع وظاهر
ولا يمكن حذف هذا النون كما عرفت فلا يجوز الاضافة
فلحصول الغرض به لان الغرض بيان جنس
المعدود وهذا يحصل بالمفرد لا يقال ينتقض ذلك
تمييز الثلاثة الى العشرة لانا نقول المميز العدد

فاختير المفرد لعدم استعمال جمع المائة وقد
يجمع المائة على مائين وسوسات فان رجلا بدل
على الواحد مع الجنس قوله لعدم تعيين المعدود
اى جنسه واما قولهم رجل واحد ورجلان آه
اى هذا وصف تاكيدى يقصد التثنية على المقصود
الاصلى من الاسم فى هذا المقام هو العدد اعنى الواحدة
والاثنين وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر آه
يجوز ان يكون واحد هنا بالحقيقة معنى ثالث فانك
اذا اخذت من العدد كالخمسة مثلا اسما واحدا منها
كان خمس فقد يقصد تارة انه جعل الاربعة خمسة
بانضمامها اليها خمسة وهو معنى التصيير الذى يبتدأ
من الاثنين وينتهى الى العشرة وقد يقصد به مرة

مرة اخرى انه واحد من جملة الخمسة فقط وبهذا المعنى
يصدق على كل واحد منها ولا يضاف الا الى العدد
الذى اشتق منه وقد يقصد مرة اخرى انه واحد
واحد وقع فى المرتبة الخامسة وح يجوز ان يضاف
الى العدد المشتق منه والى ما فوقه وبهذا المعنى صح
ان يقال اول ثلثة كما ذكره الشارح دون المعنيين
الاولين قوله المذكر والمؤنث قوله بلحق الاسم
للمؤنث ثلثة اى ثلثة اشياء قوله فعل كجبل وفعل
كحجر اسم موضع وهو مرعى لهم معروف قوله سعبى
وسعبى بضم السين وفتح العين اسم موضع قوله
كدفلى الدفلى نبت مر فان جعل الالف للتانيث
لم ينون وان جعلت للالحاق نون قوله بخلاف

الاخرين فان الف فعل قد يكون للالحاق كعلق
في لغة من ينونه وسواسم بنت وكذا الف فعلى بمعنى
من الغز وغير ذلك كبراسا وبراساء وبراساء
كلها بمعنى التلس يقال لا ادرى من اى براساء هو
قوله وكل عضو زوج كالساق والقدم قوله
الا نادرا كالجنب فانه مذكر قوله كقوله تلقفه
يلتقطه فرى تلتقطه بالتاء على معنى ان بعض
السيارة سيارة قوله والذى يعرف تانيث النوع
الاخرى للمونث اللفظى وهو الذى ليس بازائه ذكر
من الحيوان قوله لفظا او تقديرا اما اللفظ فظ
كطلحة واما التقدير فيعلم بالرد فى التصغير مقابلا
للمونث المعنوى والمعنوى ما لا يكون علامة

علامة التانيث فيه ملفوظة سواء كان مونثا حقيقيا
كهند او كقدم واللفظ الذى يقابله يكون علامة التانيث
فيه ملفوظة سواء كان حقيقيا كمراة او لا كطلحة اسم
رجل قوله جاز التذكير اذا لم يلتبس اى فلا يجوز ان
يقال جاءنى القاضى اليوم زيد ويراد للمراة لانتفاء شبه
بالمذكر قوله على ان المراد من الضمير آه يعنى الضمير الذى
فى قوله اليه قوله للمونث الذى ذكرناه وهو المونث
الحقيقى ظاهرا كان او ضميرا وضمير المونث اللفظى
ولا بد من اعتبار قيد آخر وهو ان لا يكون جمعا فان
حكم الاسناد الى ظاهر الجمع وضميره سنذكره ايضا قوله
جاءه موعظة علم اى علم منه قوله جاز ان يظن اى
يظن فيه قوله ان الفاعل ضمير المقدم آه اى يظن

جواز كل من الامرين فيترد في المقصود قوله ان يجب
ان يقال جائتني طلحة فانه مؤنث لفظي قوله وهو
خلاف المشهور آه بل لا يجوز تانيث نحو طلحة اسم
رجل الا عند الكوفيين قوله اي حكم الجمع الغير المذكر
السالم هذا القيد لم يوجد في شرح المفصل للمفصل لكنه
لا بد منه كما صرح عبد القاهر قوله اشارة الى انه
لا فرق بين ان يكون جمعا لمذكر حقيقي او غير
حقيقي كالرجال والانام او جمعا لمؤنث حقيقي
او غير حقيقي كالزنبات والعبون قوله لا يقال
جاءت الزيدون بل جاء بلا تانيث قوله ولا الزيدون
جاءت بل جاءوا قوله فلا يقال قرأن القراء بالفتح
افصح من الضم قوله في على مفعل من اللهو قوله حباريان

حباريان الحبارى طائر قوله يقول في قرآ قرأن
القراء للرجل المسنّ قوله وان كانت غير اصلية
وللتانيث جاز الوجهان المذكور فيما سبق هو
اثبات الهمزة على حالها وقلبها واوا فالظاهر ان
الوجهين اشارة اليهما ويظهر الاختلاف في قرآ
قوله نحو حبارى ان الحبارى دويبة اكبر من القطاة تستقبل
الشمس وتدور معها كيف دارت وتلون الوانا
نحو الشمس نشالها بالفارسية آفتاب پرست للحباري
ايضا مادة الزوع قوله ونحو دم آه فيقال ديان
وديان ودمان ودميان بالياء كقولك دمتي
وفي بعض العرب يقولون دموان بالواو لانه من دوى
قوله وبتغيير ما اي مع تغيير ما وهو حال من حروف مقدرة

فيقال ب

اركائنة مع تغيرها يقصد تلك الاحادى
يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يوتى بحرف مفرد
ذلك الاسم فى تغيرها فى تلك الحروف لفظا او تقديرا
لا يكون تمرة ولا ركب جمعا اى يطلق التمر
على التمرة الواحدة وعلى التمرتين وحاصل ما ذكره ان
التمر يطلق على القليل والكثير فيكون للماهية الجنسية
المشتركة بينهما بخلاف الجمع فانه لا يطلق على القليل
لانتفاء كونه للقلة لان اوزان الجمع القلة محصورة
وليس ركب شيأ من تلك الاوزان لم يكن تصغيره
على لفظه فان جمع الكثرة اذا اريد تصغيره رد الى
الواحد او الجمع القلة ثم يصغر على وزن اسد
الاسد جمع والبلق جمع ابلق وهو ما فيه سواد

سواد وبياض لبدل على ان معه اى ليدل
ذلك الالحاق اذا كان بمعنى مفعول آه
اى اذا كان نحو جريح اى فعيل وما شابهها
نحو ظبون جمع ظنة يقال ظنة السهم اى طرفه وكرون
جمع كرة معروفة وبرون جمع برة وهى الحلقة
والاوزون والاوزون الاوزمرغان آبى وهرة
سنكلاخ والقلة الخشبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان
بخشبة اخرى كبيرة ويسمى مقلاة والثبة الجماعة
ولا يتوجه عليه الاشكال بان يقال هنا لم يلحق
الالف والياء بالاخر نحو حائض لحائض
بمعنى ذات حيض اى البالغة مطلقا والحائضة
هى التى حدث لها هذه العلة فاذا اعتبر التنوين

فيل حايض اه اى لايدخل فيه التاء بهذا المعنى لانه
ليس بمعنى الفعل حتى يدخله التاء كما يدخل الفعل
قوله فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة
هذا الفرق بينهما اذا كانا نكرتين واما اذا عرفا بلام
الجنس فهما محمولان على جميع الافراد فى النظر قوله
وجمع للمذكر السالم كزيدين الاولى ان يقال التمثيل
بمسلمين لان فى صحة زيدين بلا لام كلاما قوله
فالمفعول المطلق اعم من المصدر اى كل مصدر يصح
ان يقع مفعولا مطلقا وليس كل ما يكون هو
مفعول مطلق بحيث يصح ان يكون مصدرا
يشتق منه الفعل هذا الفرق بحسب اللفظ واما
بحسب المعنى فالمصدر هو نفس الحدث والمفعول المطلق

المطلق هو يترتب على ذلك الحدث والتاء تقارب
هذين المعنيين لا يفرقون بينهما لكونه
فى تقدير ان مع الفعل آه اذا قدر الفعل المضارع
مع ان لم يكن الا بمعنى الاستقبال قوله امن رسم
دار مربع ومصيف تمامه لتعينك من ما الشون
وكيف مربع فاعل للمصدر يقال عنيت مربع
ويقال اربع القوم اذا اقاموا فى المربع من الارتباد
والنجعة مفعول ثان هذا ان قولا ارى من
روية القلب وان جعل من رؤية البصر كان كوادى
السباع حالا من وادبا لان صيغة النكرة اذا تقدمت
صارت حالا منها وحين جملة ظرفية آه ويجوز
ان يكون حين ظرفا بمعنى المكان اى وادبا يشبه

وادی السباع فرق فت اظلام ثم ونائنه
الثانیة التوقف والثبات قوله وما فی قوله
وما اکاد ما مصدریة وسناک مضاف مقدر ای
وقت وفایة الله الساری وهو ظرف
لاخوف قوله وساریا مفعول وفی
منصوب بانه حال عن ضمیر اخوف و
لیس ضمیر اخوف راجعا الی الرکب حتی یصح
کون ساریا حالا منه بل هو راجع الی الوادی
لان اخوف افعل بمعنی المفعول کما شهر کذلک لکنه
یصح جعله تمیزا عن اخوف بتاویل المصدر
کما ذکره الشارح قوله واعلم ان حاصل
معنی الشعر ان توقف الرکب فی وادی

السباع

السباع افضل من توقفهم فی سائر الاودیة وان
وادی السباع اخوف من کل واد الا فی وقت
وفایة الله الساری فی وادی
السباع ۵ والله
اعلم بالصواب
والیه مرجع
المآب
آن
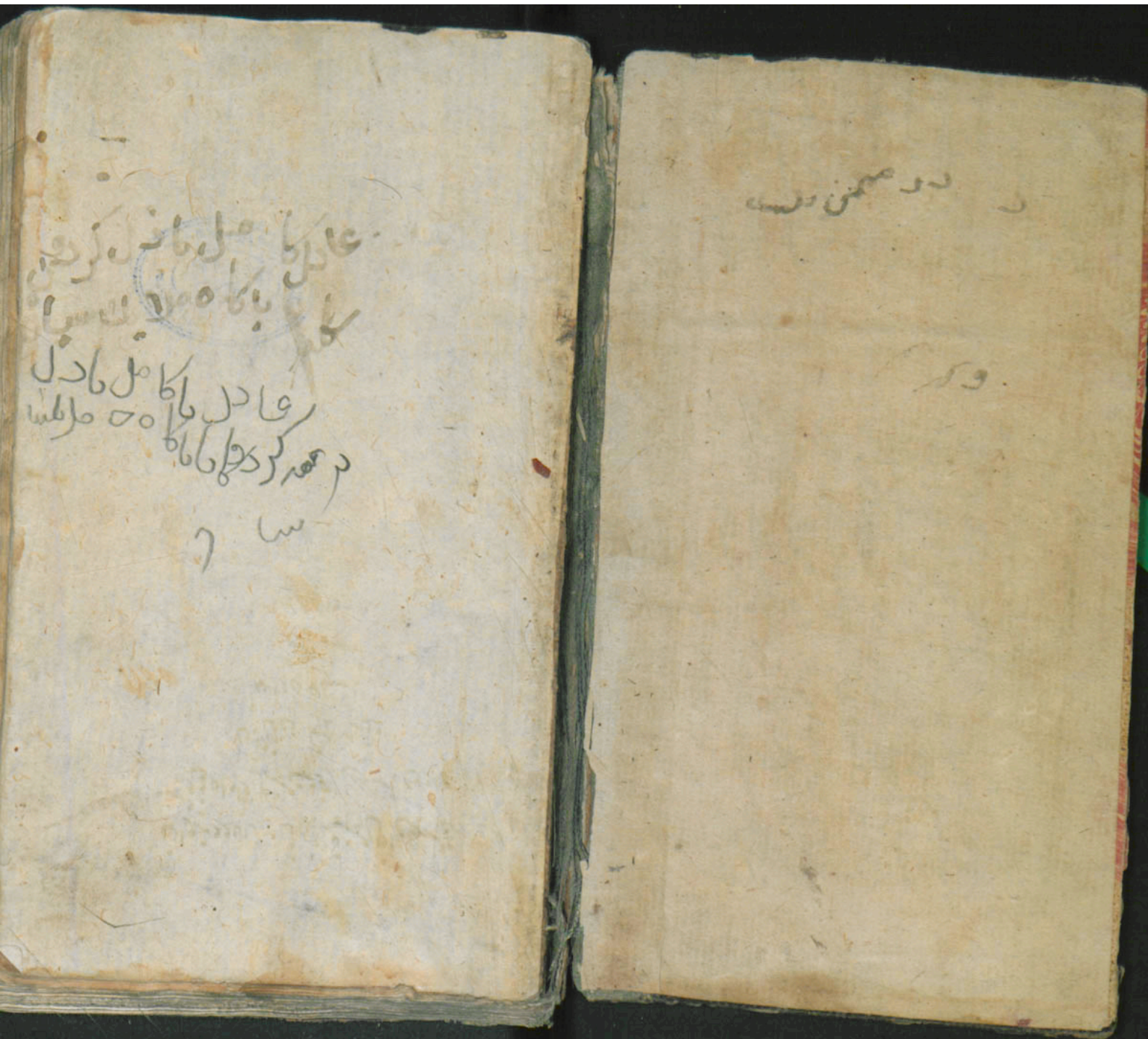
مجلس ۱۳۰۲ هجری